

مجلس الإدارة





عبد المجيد حاجي الشطي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



صادق ابراهيم معرفي
عضو مجلس الإدارة



عبد الفتاح محمد رفيع معرفي
عضو مجلس الإدارة



عبدالرزاق خالد الوزان
نائب رئيس مجلس الإدارة



أحمد محمد المشاري**
عضو مجلس الإدارة



فؤاد اسماعيل دشتي*
عضو مجلس الإدارة



خالد ابراهيم الرقم
عضو مجلس الإدارة



فوزي عبد المحسن العتيقي
أمين سر مجلس الإدارة ومدير عام إدارة الإستثمار

* استقال في 14 ديسمبر 2009

** استقال في 23 ديسمبر 2009

المقدمة



التجاري..... هو اختياري

كان عام 2009 عاماً زلخراً بالتحديات بالنسبة للبنك التجاري الكويتي في ظل التداعيات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية وكذلك قيام البنك بالبدء في تشغيل النظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي. مع ذلك، فبفضل توجيهات مجلس الإدارة وتفاني موظفي البنك والإدارة التنفيذية، تمكنا جميعاً من تحقيق نجاحات للبنك – في ظل مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة – ساهمت في احتفاظ البنك بثنائي أعلى تصنيف ائتماني بين البنوك التقليدية في الكويت وكذلك في المحافظة على كفاءة البنك التشغيلية المتميزة وعلى متانة قاعدته الرأسمالية القوية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

مساهمينا الكرام يطيب لي في البداية أن أتقدم منكم بالشكر الجزيل لدعمكم الدائم لمصرفكم ويسعدني، بالنيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة، أن أقدم لكم لحظة موجزة عن أداء البنك والإنجازات الهامة التي حققها مصرفنا.

البنك التجاري الكويتي خمسون عاماً من التطور والنمو

سوف يحتفل مصرفكم في شهر يونيو هذا العام، 2010، بمرور خمسين عام على تأسيسه، حيث صدر المرسوم الأميري بتأسيس البنك التجاري الكويتي كثنائي بنك وطني بتاريخ 1960/6/19. وقد شهد مصرفكم خلال الخمسين عاماً الماضية تطورات كبيرة في مجالات العمل بصفة عامة، كما شهد العقد الفئات تطورات ملحوظة في تاريخ البنك التجاري جعلته يتبوأ مكانة مرموقة بين المصارف الكويتية ليصبح ثاني أعلى البنوك الكويتية تصنيفاً بحسب وكالات التصنيف الدولية لما يتمتع به من ملاءة مالية عالية وقاعدة رأسمالية قوية تعكسها معدلات الأداء المرتفعة والتواجد القوي في سوق الخدمات المصرفية للأفراد والشركات على حد سواء مع القدرة على تحقيق الأرباح.

وخلال السنوات العشر الماضية زادت حقوق المساهمين من 183 مليون دينار كويتي في عام 2000 إلى 440 مليون دينار كويتي في عام 2009 وارتفعت الموجودات من 1,5 مليار دينار كويتي في عام 2000 إلى 3,6 مليار دينار كويتي في عام 2009، وكذلك فقد ارتفعت إيرادات التشغيل من 54 مليون دينار كويتي في عام 2000 إلى حوالي 158 مليون دينار كويتي في عام 2009، وبالمثل فقد شهد سعر سهم البنك ارتفاعاً ملحوظاً خلال العشر سنوات الماضية من 255 فلس في عام 2000 وأغلق على سعر 930 فلس في نهاية عام 2009 وتجاوز السعر دينار ونصف في عام 2007. أما بالنسبة لصافي أرباح البنك، فقد كانت 30 مليون دينار كويتي في عام 2000 وارتفعت إلى 120 مليون دينار كويتي في عام 2007 ثم 100 مليون دينار كويتي في عام 2008 ولولا الأزمة المالية العالمية وتوجه البنك لتدعيم قاعدته الرأسمالية بالمزيد من المخصصات لتحسين محفظة القروض لاستمر مصرفكم في تحقيق ربحية صافية بمعدلات نمو جيدة خلال عام 2009.

ومن أجل زيادة القدرة التنافسية للبنك، قمنا بالاستثمار في العنصر البشري حيث تجاوزت نسبة العمالة الوطنية لدى البنك 60% وواصلنا تحديث الجوانب المرتبطة بتقنية المعلومات لمواكبة التطورات العالمية وكذلك الاستثمار في شبكة الفروع، والتي تضاعفت تقريباً من 28 فرع في عام 2000 إلى 55 فرع في عام 2009، تمثل ثاني أكبر شبكة فروع مصرفية في دولة الكويت.

ولعل الانجازات التي حققها التجاري خلال الفترة السابقة هي خير دليل على استراتيجيات العمل السليمة التي طالما قامت إدارة مصرفكم باتباعها حتى في أصعب الظروف. وبالتأكيد فإن كافة هذه الإنجازات ما كانت لتتحقق لولا تفاني موظفي البنك في أداء أعمالهم وكذلك جهود الإدارة التنفيذية التي ساهمت في المحافظة على مكانة البنك، وبالفعل فقد أنهينا عام 2009 ومصرفكم مستمراً في المحافظة على ثاني أعلى تصنيف بين المصارف الكويتية ويتمتع بقاعدة رأسمالية قوية، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال 18,22 % بنهاية عام 2009.

أداء جيد في عام 2009 بالرغم من تحديات الأزمة المالية العالمية:

لقد كان عام 2009 عاماً صعباً لبيئة العمل المصرفي والتي تأثرت بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي شهدت أوجهها في الربع الأول من عام 2009، إضافة إلى غياب الاستقرار السياسي حيث تم حل مجلس الأمة والدعوة إلى انتخابات جديدة.

وأقل المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية منخفضاً بنسبة 10 % لعام 2009. وبدون شك فإن هذه العوامل مجتمعة قد أثرت سلباً في بيئة العمل المصرفي وطال تأثيرها السلبي العملاء أيضاً، وللحد من هذه التأثيرات السلبية على مصرفنا كان من الضروري انتهاز سياسة متحفظة تجعل من الحفاظ على حقوق المساهمين وتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك هدف أساسي لعملائنا في 2009.



إيرادات تشغيلية بمعدلات جيدة: بالرغم من هذه الظروف الصعبة استطعنا أن نصل بالإيرادات التشغيلية إلى 157 مليون دينار كويتي.

وقد بلغ الربح قبل المخصصات 130,9 مليون دينار كويتي، وقد إرتأى مجلس إدارة مصرفكم تجنب المبلغ كمخصصات مقابل محفظتي القروض والائخفاض في المحفظة الاستثمارية، وعليه فقد بلغ صافي الربح 0,15 مليون دينار كويتي.

وتم خفض المصاريف مقارنة بالعالم الفائت وهو ما جعل مصرفكم يحتفظ بأفضل نسب التكاليف إلى الإيرادات عند 16,74%. وزاد إجمالي القروض والتسهيلات بنسبة 2,8% أو 74 مليون دينار كويتي موجهة بصورة أساسية لعملاء البنك من الشركات. من ناحية أخرى فقد بلغ إجمالي أصول البنك 3,6 مليار دينار كويتي، وبلغت حقوق المساهمين 440 مليون دينار كويتي تقريباً مع نهاية عام 2009.

قاعدة رأسمالية قوية: على الرغم من الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني وبيئة العمل المصرفي استطعنا الحد من الآثار السلبية على نتائج عمل مصرفنا والمضي نحو بناء قاعدة رأسمالية قوية يمكن الاعتماد عليها وتعزز من القدرة التنافسية لمصرفنا وتساهم في التعامل مع التغيرات المستقبلية.

وكما بنهاية عام 2009، فإن إجمالي مخصصات القروض قد بلغ 285,5 مليون دينار كويتي منها 210,5 مليون دينار كويتي في صورة مخصصات محددة و75 مليون دينار كويتي في صورة مخصصات عامة. ويتضمن بند المخصصات العامة مبلغ 42,6 مليون دينار كويتي هو عبارة عن مخصصات إضافية تقديرية تفوق متطلبات تكوين المخصصات المحددة من قبل الجهات الرقابية. ومن المعروف أن البنك يقوم بتكوين مثل هذه المخصصات التقديرية الإضافية تحسباً لأية تداعيات غير مواتية تخلفها الأزمة المالية العالمية، حيث من الصعب التنبؤ بما سوف تكون عليه الأوضاع المالية العالمية وتأثيرها على السوق المحلي، فضلاً عن أن هذه المخصصات الإضافية توفر للبنك مزيداً من الاطمئنان عند ممارسة كافة أنشطة أعماله في ظل الاضطرابات المالية التي تعاني منها الأسواق وتداعياتها على السوق المحلي.

وفضلاً عن المخصصات التقديرية المتوفرة لدى البنك والتي تفوق المتطلبات الرقابية، فقد بلغت الأرباح المحتفظ بها لدى البنك 91,9 مليون دينار كويتي مما يعزز حقوق مساهمي البنك، والتي بلغت 440 مليون دينار مع نهاية العام المنصرم.

ويتمتع البنك التجاري أيضاً بقاعدة رأسمالية قوية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 18,22% وهذه النسبة تفوق النسبة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي وهي 12%.

ولقد قام مصرفكم بإجراء اختبارات الضغط المالي للفترات الفصلية المنتهية في مارس ويونيو وسبتمبر 2009 وكذلك لنهاية العام في 31 ديسمبر 2009 وتم مراجعتها من قبل أحد البيوت الاستشارية العالمية وقد أثبتت هذه الاختبارات القوة والمتانة المالية لمصرفكم حتى في ظل الظروف الصعبة.

كما قام مجلس الإدارة بالتعاون مع أحد أكبر البيوت الاستشارية العالمية لوضع إستراتيجية جديدة للسنوات الخمس القادمة تهدف إلى استمرار وجود مصرفكم في طليعة المؤسسات المصرفية في الكويت.

أبرز إنجازات عام 2009

استمر البنك في الاستثمار في شبكة فروع ونظمه المعلوماتية وموظفيه ويقوم البنك بتشغيل ثاني أكبر شبكة فروع مصرفية متكاملة في الكويت تضم 55 فرعاً تغطي كافة مناطق الكويت، إذ تم خلال عام 2009 افتتاح فرعين جديدين في كل من منطقة

الدسمة ومنطقة هدية كما تم تجديد كل من فرع خيطان وفرع شرق. وقد تم تحديد مواقع جديدة للفروع وسوف يتم افتتاح المزيد من الفروع خلال عام 2010. ومن خلال شبكة فروع البنك الموزعة على كافة مناطق الكويت، يقدم البنك مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة والتي تم تصميمها خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء مع التركيز على تقديم عدد من العروض المتميزة لعملاء التجاري للوفاء باحتياجاتهم ومتطلباتهم، كما قام البنك بالتعاون مع شركة تأمين كبرى من أجل توفير مجموعة كبيرة من الخدمات التأمينية لعملائه.

كما واصل قطاع الائتمان التجاري أنشطته نحو تنويع وزيادة حجم محفظة التسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء القطاع مع التركيز على تلك التسهيلات الموجهة للقطاعات الاقتصادية المنتجة وابتاع الأسس الرشيدة لمنح الائتمان.

كما استمرت كل من شركة الاتحاد للوساطة المالية وشركة التجاري للاستثمار وهي شركات تابعة للبنك التجاري الكويتي في توسيع نطاق خدماتها خلال العام، حيث قامت شركة الاتحاد للوساطة المالية بافتتاح فروع ومكاتب إضافية للمتاجرة في الأوراق المالية وتقديم المزيد من خدمات الوساطة المالية. وتولت شركة التجاري للاستثمار مسؤولية إدارة صناديق التجاري الموجهة للاستثمار في الأسهم وسوف تقوم قريباً باستحداث خدمات متعلقة بإدارة المحافظ بالنيابة عن عملاء التجاري.

وتواصل إدارة الخزينة جهودها لتلبية المتطلبات الأساسية لعملائها من الشركات التجارية فيما يتصل بإدارة النقدية وعمليات القطع الأجنبي وذلك من خلال تحسين الوسائل التقنية المستخدمة لتقديم أعلى مستويات الخدمة للعملاء.

وقامت الإدارة المصرفية الدولية بمواصلة جهودها نحو حماية البنك من الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية، حيث قامت بمراجعة كافة علاقات البنك المصرفية مع البنوك العالمية وذلك بهدف التخفيف من مخاطر الانكشاف على هذه المصارف.

كما قامت إدارة العمليات بتوفير الدعم والمساندة اللازمين لقطاعات الأعمال وذلك عن طريق تحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء.

وعلى نحو متصل، قام البنك بالبدء في تشغيل النظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي وهذا النظام سيساهم في زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للبنك وكذلك تحسين خدمة العملاء.

فريق العمل

تعتمد الصناعة المصرفية بصورة عامة على علاقات العمل التي يتم إرسائها مع العملاء وقدرتنا على التوسع والنمو تعتمد هي الأخرى وبصورة أساسية على موظفي البنك حيث يبذل البنك التجاري الكويتي قصارى الجهود الممكنة من أجل استقطاب وتدريب وتحفيز والإبقاء على الموظفين أصحاب المهارات والكفاءات العالية. ويواصل البنك التجاري الكويتي - كجهة عمل مفضلة للعديد من شباب الخريجين الكويتيين - جهوده في تقديم الفرص الوظيفية المتميزة للشباب الكويتي حديثي التخرج حيث قام البنك خلال عام 2009 بتوظيف عدد 254 موظف كويتي وأصبحت نسبة القوى العاملة الوطنية لدى البنك تشكل أكثر من 60% من حجم العمالة الكلية وهذه النسبة تفوق النسبة المحددة من قبل الجهات المختصة.

المسؤولية الاجتماعية

تعد المسؤولية الاجتماعية هي أحد أهم المسؤوليات التي يضعها البنك التجاري ضمن أولوياته منذ تأسيسه في عام 1960. ومن هذا المنطلق، يقوم البنك بإتباع إستراتيجية متوازنة نحو تكريس جهوده وموارده لخدمة المجتمع والمساهمة في تطوير المجتمع بكافة قطاعاته وتوفير فرص العمل والتدريب اللازمة للشباب الكويتي وكذلك المساهمة في حماية البيئة.

وتتجلى هذه المسؤولية من خلال التبرعات السخية التي قدمها البنك لمراكز الرعاية الاجتماعية ومساهماته في الأنشطة الاجتماعية وحملات التوعية والأنشطة التعليمية والثقافية والرياضية. ويعد البنك التجاري الكويتي مشارك أساسي وله تواجد متميز في



المؤتمرات والندوات التي يتم تنظيمها داخل وخارج الكويت حيث يقوم البنك بعرض وتقديم الأوراق البحثية المرتبطة بالموضوعات التي يتم مناقشتها في تلك المؤتمرات والمحافل.

مساهمينا الكرام

مما لا شك فيه أن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي طالت العديد من دول المنطقة والكويت أيضاً تتطلب من مصرفنا توشي الحيلة والحذر في كافة الأعمال المصرفية والاستثمارية بما يساعد على حماية حقوق المساهمين ومواجهة الآثار السلبية التي خلفتها تلك الأزمة.

والبنك التجاري الكويتي يعمل في إطار عدد من المبادئ الواضحة ألا وهي تحقيق التميز في كافة مجالات العمل المصرفي عن طريق القيادة والابتكار والالتزام والمواطنة، وبالتزام البنك الحقيقي بهذه المبادئ سوف تستمر مسيرة التقدم والازدهار بغض النظر عما يفرضه ويحمله المستقبل لنا من تحديات.

شكر وتقدير

ولا يسعني في الختام إلا أن أرفع بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح وإلى مقام سمو ولي العهد الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ ناصر المحمد الأحمد الصباح وإلى أعضاء الحكومة الرشيدة وإلى مجلس الأمة لقيادتهم الحكيمة للسياسة الاقتصادية والمالية للبلاد.

كما يود مجلس الإدارة أن يتوجه بالشكر والتقدير من سعادة محافظ بنك الكويت المركزي والعاملين معه ومن كافة الجهات الرقابية على دعمهم المتواصل للقطاع المصرفي في دولة الكويت.

ويود مجلس الإدارة أيضاً التوجه بالشكر الجزيل لكم، مساهمي البنك التجاري الكويتي الكرام، على دعمكم ومؤازرتكم للبنك وثقتكم الغالية بنا والشكر أيضاً موصول لعملاء البنك الأعزاء على ثقتهم في البنك التجاري الكويتي واختيارهم لمنتجات وخدمات البنك ونعدهم بمواصلة مسيرة التطور والنمو من أجل بلوغ أفضل مستويات الخدمة المصرفية.

وأخيراً، أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد جمال عبد الحميد المطوع رئيس الجهاز التنفيذي ورئيس المدراء العاملين وكذلك فريق الإدارة التنفيذية وجميع العاملين في البنك الذين يضعون أهداف البنك الإستراتيجية نصب أعينهم من خلال تفانيهم في العمل وإخلاصهم في أداء كافة الأعمال الموكلة لهم باحترافية ومهنية من أجل تحقيق هدف واحد ألا وهو تقدم واستقرار ورقي البنك التجاري الكويتي. وتعد جهود موظفي البنك وما يمتلكونه من مهارات إبداعية تكملها منهجية العمل بروح الفريق الواحد هي الدعامة الأساسية التي يرتكز عليها البنك في تحقيق نجاحاته وإنجازاته. ويثبت فريق الإدارة العليا وجميع الموظفين في البنك يوماً بعد يوم جدارتهم بالثقة التي وضعناها على عاتقهم وبفضل جهودهم المتميزة سوف يتمكن مصرفكم بمشيئة الله من بلوغ مستويات نجاح قياسية في خدمة العملاء ومواجهة التحديات المستقبلية والتغلب عليها.

عبدالمجيد حاجي الشطي

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

عرض موجز للأوضاع الإقتصادية





عانت معظم الاقتصادات العالمية، إلا قليلاً منها، تداعيات الأزمة المالية العالمية التي طالت العديد من اقتصادات العالم في عام 2008 واستمر تأثيرها خلال عام 2009. ومازالت البنوك وأسواق المال والمؤسسات الاستثمارية والقوى العاملة تحاول الخروج من الأزمة المالية العالمية بعد سنوات النمو الاقتصادي التي شهدتها العالم قبل تفجر الأزمة المالية العالمية.

وقد أقرت الحكومات والبنوك المركزية حزمة من البرامج المالية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتمهيد الطريق للخروج من حالة الركود الاقتصادي التي فرضتها الأزمة المالية العالمية ويتوقع البنك الدولي تراجع الاقتصاد العالمي بنسبة 1.7 بالمائة خلال عام 2009، وهذا التراجع لم يشهده الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، مع ذلك وفي توجه يبعث على التفاؤل يتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.3 بالمائة خلال عام 2010.

أما في الكويت، فقد صاحب الأزمة المالية العالمية انخفاضاً في أسعار الأصول تسببت في هزة عنيفة لقطاع الاستثمار والنشاط الإقتصادي بصفة عامة. وقد تفاوت حجم التداول في سوق الكويت للأوراق المالية وأقلل التداول بنهاية السنة على انخفاض في المؤشر السعري نسبته 10%.

وكان لتدخل الحكومة وللإجراءات المتخذة من قبل بنك الكويت المركزي للتغلب على تداعيات الأزمة المالية أثارها في المحافظة على النسبة العالية للسيولة في القطاع المصرفي، إذ بقيت معدلات الفائدة عند مستوى منخفض. مع ذلك، فإن المزايا المتأتية من برامج الاستقرار الاقتصادي الذي قامت الحكومة بمباشرته لم تنعكس بوضوح خلال عام 2009.

ولعل أسعار النفط المرتفعة بالإضافة إلى الخطة الخمسية للتنمية وكذلك حزمة المشاريع الكبرى التي تعتزم الحكومة طرحها سوف تكون بمثابة القوى الدافعة لعجلة التنمية الاقتصادية خلال عام 2010.

نشاطات البنك



قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

مع تزايد القيود التي تحد من التوسع في عمليات الإقراض وفي ضوء التنافسية الشديدة التي بات عليها القطاع المصرفي، قام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد خلال العام بتكثيف جهوده والتركيز على تقديم خدمات مصرفية متميزة لجمهور العملاء.

وقد اصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد تطبيق إستراتيجيته المتحفظة على مستوى عمليات الإقراض للأفراد متشياً مع التعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وقد كان لعمليات إعادة الهيكلة التي شهدتها القطاع خلال عام 2008 والتي انعكست ايجابياً على القطاع خلال عام 2009 وكذلك ثقافة عمليات البيع التي انتهجها القطاع مدعومة من قبل إدارة البنك دوراً مؤثراً في تعزيز إمكانية قطاع الخدمات المصرفية للأفراد لمواجهة التحديات الاقتصادية والتعامل معها بكفاءة وبما يتناسب مع طبيعة تلك المرحلة من خلال شبكة فروع البنك وتواجده في كافة مناطق الكويت.

وقد قام القطاع باستحداث مجموعة من المنتجات والخدمات الجديدة خلال العام بضمها حساب @Tijari وهو عبارة عن حساب توفير يستهدف شريحة الشباب من الفئة العمرية ما بين 14 - 21 سنة وهذا الحساب الجديد مصمم لتلبية احتياجات هذه الفئة العمرية التي لم تكن في بؤرة الاهتمام بالنسبة للخدمات المصرفية المطروحة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك التجاري بالتعاون مع مجموعة التأمين الأمريكية العالمية AIG لطرح مجموعة حصرية من الخدمات التأمينية المجانية عند السفر للخارج ليستفيد منها عملاء التجاري من حاملي بطاقات التجاري الائتمانية وكذلك أزواجهم وأبنائهم. وتشمل التغطية التأمينية حالات الوفاة المفاجئة / الحوادث التي تؤدي إلى الوفاة ومصاريف الخدمات العلاجية في حالات الطوارئ وكذلك في حالات تأخر إقلاع رحلات الطيران.

وسعيًا نحو تقديم خصومات هائلة وعروض ترويجية متميزة لحاملي بطاقات التجاري الائتمانية، فقد اصل البنك شراكته مع العديد من المحلات التجارية المرموقة داخل الكويت وهو ما ساهم في زيادة مبيعات البطاقات بنحو 20% خلال عام 2009. وقد تم - خلال النصف الأول من العام - استبدال حوالي 250,000 بطاقة سحب آلي ATM Cards بالبطاقات الذكية الجديدة Chip Cards التي توفر أفضل مستويات الأمان والتشغيل، حيث تم تشجيع العملاء على الحصول على بطاقاتهم الجديدة ورصد البنك جوائز للعملاء عن طريق سحب تم إجراؤه على سيارة عند حصولهم على بطاقاتهم الجديدة وكذلك من خلال استرداد العملاء لنسبة مئوية محددة من قيمة مشترياتهم التي تتم عن طريق استخدام البطاقات الجديدة.

وقد تم تطوير وتعزيز الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بإضافة المزيد من السمات والخصائص على الخدمات المقدمة للعملاء عبر الإنترنت وكذلك تم تحديث الوسائل التقنية لمركز الاتصالات بهدف تيسير خدمات الاتصال وتقديمها بصورة سريعة. كما قام البنك التجاري بتركيب عدد ستة أجهزة للسحب الآلي وكذلك ثلاث أجهزة للسحب الآلي خارج مقر الفروع ليصل إجمالي عدد أجهزة السحب الآلي المتاحة للعملاء إلى 113 جهاز سحب آلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن سيارات السحب الآلي المتنقلة والتي أصبح عددها الآن ثلاث سيارات توفر خدمة السحب الآلي للعملاء أينما تواجدوا.

كما قام قطاع الخدمات المصرفية بافتتاح فرعين جديدين في كل من منطقة الدسمة ومنطقة هدية ليصل إجمالي عدد فروع البنك إلى 55 فرعاً في دولة الكويت، وبذلك يمتلك البنك التجاري الكويتي ثاني أكبر شبكة فروع في دولة الكويت. وقد تم خلال العام استكمال مشروع تحديث وتوحيد التصميم الداخلي والخارجي لكافة فروع البنك بالإضافة إلى إجراء العديد من التجديدات في كل من فرعي خيطان وشرق.

قطاع الائتمان التجاري

واصلت الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالأسواق المالية وأسواق الأسهم العالمية تداعياتها السلبية على الاقتصاد الكويتي خلال عام 2009. وقد كانت الشركات الاستثمارية هي المتضرر الأول في دولة الكويت من تلك الأزمة نظراً لتضائل فرص الحصول على أي تمويل وتراجع قيم أصول هذه الشركات، كما شهد القطاع العقاري في الكويت حالة من الركود. وقد قامت الحكومة خلال العام بتفعيل عدد من المبادرات الهادفة إلى دعم الاستقرار المالي ومساعدة الشركات المتعسرة مالياً وتشجيع البنوك على منح القروض لتلك الشركات وذلك في محاولة لدعم وتعزيز الاقتصاد الوطني.

وقد شهد قطاع الطاقة - خلال الربع الأخير من عام 2009 - ترسية عقد المناقصة الخاصة بمشروع بناء محطة الصبية لتوليد الطاقة الكهربائية بتكلفة قدرها 763 مليون دينار كويتي. كما تجدر الإشارة إلى أن النصف الثاني من عام 2009 قد شهد تزايد ملحوظ في عمليات طرح المناقصات لعدد من المشاريع الحكومية الكبرى مثل المشاريع المرتبطة بالبنية التحتية والطرق والجسور والمياه حيث تم الإعلان عن عطاءات ومناقصات لمشاريع بلغت قيمتها مليارات الدنانير الكويتية. كما شهد قطاع النفط والغاز تطوراً ملحوظاً في عدد من المشاريع التي تم طرح العديد من المناقصات الخاصة بها وكذلك ترسية العطاءات بشأنها وهي مجموعة المشاريع المتنوعة التي تأتي ضمن برنامج تجديد وصيانة مصافي تكرير النفط بدولة الكويت.

ومن خلال فريق عمل مهني من الموظفين أصحاب الكفاءات والخبرات العالية، يستطيع قطاع الائتمان التجاري تزويد قاعدة عملائه من الشركات المحلية والأجنبية بمجموعة كبيرة من الخدمات المتميزة التي تتسم بدراسة كافة احتياجاتهم التمويلية وذلك من أجل مساعدتهم على تخطي هذه الفترات الصعبة التي تمر بها الأسواق.

الإدارة المصرفية الدولية

في خضم الأزمة المالية العالمية التي طالت العديد من المؤسسات المالية العالمية، كان أداء الإدارة المصرفية الدولية بالبنك أكثر تحفظاً خلال عام 2009. وقد استمرت الإدارة المصرفية الدولية في الاحتفاظ بعلاقات عمل وتراسل قوية مع شبكة عريضة من البنوك المراسلة على نطاق العالم، مع التركيز بشكل خاص على خدمة عملائها من الشركات المحلية وكذلك دعم وتعزيز الأنشطة القائمة على الأعمال التجارية.

وقد حرصت الإدارة المصرفية الدولية على توجيه اهتمام خاص نحو ترسيخ وتعزيز علاقات عمل واسعة مع البنوك الأجنبية المراسلة. كما نجحت الإدارة في تخفيض مصاريفها وتحسين مستويات الكفاءة والفاعلية لديها وزيادة إيرادات البنك من العمولات والأتعاب.

إدارة الخزينة

قامت إدارة الخزينة - بالتعاون مع كافة قطاعات الأعمال بالبنك - بمضاعفة جهودها للاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها نحو حماية رأس مال البنك وإدارة السيولة وتعظيم الإيرادات للتغلب على الظروف الاقتصادية غير المواتية التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من ندرة السيولة في كافة الأسواق العالمية.

إن الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من شح في السيولة، جعلت من إدارة السيولة هدف أساسي لكافة قطاعات الأعمال بالبنك. وقد نجحت إدارة الخزينة - خلال عام 2009 - في تأسيس روابط وعلاقات عمل قوية مع بنوك دول مجلس التعاون الخليجي بعد تراجع البنوك العالمية بصورة كبيرة عن تقديم الموارد المالية وخطوط التمويل. كما حرصت إدارة الخزينة على التعامل مع البنوك الحائزة على أفضل التصنيفات العالمية وذلك بهدف حماية رأس مال البنك. وبدون شك فإن زيادة الإيرادات كانت من أهم التحديات التي واجهها البنك نظراً للانخفاضات المتلاحقة التي طرأت على أسعار الفائدة.



وقد تم تعليق العمل في مكتب المشتقات المالية الذي تم إنشاؤه في أواخر عام 2008 حتى ذلك الوقت الذي ترى الإدارة أن الظروف المواتية والمناسبة للبدء في أنشطة مكتب المشتقات المالية متوفرة.

كما واصلت إدارة الخزينة دورها الحيوي كصانع سوق ريادي في كل من السوق النقدي للتعامل بالدينار الكويتي وسوق تبادل القطع الأجنبي بين الدولار الأمريكي والدينار الكويتي.

إدارة الاستثمار

شهدت بيئة الاستثمار خلال عام 2009 تحديات كبيرة بفعل التداعيات السلبية والظروف الاقتصادية غير المواتية التي مرت بها الأسواق المحلية والإقليمية. وعلى الرغم من تعافي أسعار النفط الخام وما نتج عن ذلك من تحقق فائض في الموازنة العامة للدولة، إلا أن ذلك لم ينعكس على الاقتصاد المحلي كما كان متوقعاً. وتستمر القطاعات العقارية والاستثمارية والمصرفية ذات التأثير الملموس على مؤشرات الأداء المحلي في مواجهة أوضاع السوق المضطربة.

وقد استطاعت إدارة الاستثمار - خلال العام - أن تحقق أرباحاً معتدلة كما واصلت منهجياتها بشأن تكوين مخصصات مقابل انخفاض القيمة وذلك عند الضرورة. وقد ساهمت أتعاب إدارة الصناديق وتوزيعات الأرباح المستلمة من الشركات وإيرادات الفوائد في تعزيز أداء إدارة الاستثمار.

وتباشر إدارة الاستثمار كافة الأنشطة الاستثمارية للبنك من خلال فريق عمل يتكون بصورة أساسية من الموظفين الكويتيين أصحاب الكفاءات العالية. كما تلتزم الإدارة بالإرشادات والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي حيث تشكل تلك الإرشادات والتعليمات الأساس الذي تقوم عليه السياسة الاستثمارية للبنك.

تتولى إدارة الاستثمار بالبنك مسؤولية إدارة مجموعة كبيرة من فئات الموجودات المتنوعة والمختلفة والتي تتضمن ستة صناديق استثمارية متنوعة تعمل تحت اسم "صناديق التجاري". وتغطي هذه الصناديق مجموعة متنوعة من قطاعات ومجالات السوق في مناطق جغرافية متنوعة. وضمن تلك الصناديق الستة هناك صندوقان يعملان وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والصناديق المطروحة من قبل البنك التجاري هي على النحو التالي:

• الصندوق التجاري الاستثماري

يستثمر الصندوق في مجموعة من الأسهم عالية الجودة للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث تفوق أدائه على الصناديق الأخرى المنافسة خلال فترات عديدة في عام 2009 بتحقيق هامش ربح كبير وكذلك واصل أدائه كأحد أفضل الصناديق أداءً وتميزاً مقارنة بالصناديق المنافسة في الكويت والتي تستثمر في نفس فئات الأصول.

• الصندوق التجاري الإسلامي

يستثمر الصندوق في الشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وخلال العام كان الصندوق التجاري الإسلامي يتبوأ إما المرتبة الأولى أو الثانية بين مجموعة الصناديق المنافسة.

• الصندوق التجاري للأسهم الخليجية

يستثمر الصندوق بشكل أساسي في الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة وأسهم الشركات المتميزة والقابلة للنمو في منطقة الخليج. حقق الصندوق التجاري للأسهم الخليجية عائد بنسبة 15.9% منذ بداية العام.

• الصندوق التجاري الهندي

تم طرح هذا الصندوق - الذي يستثمر في مجموعة متنوعة من الصناديق في أسواق الأسهم الهندية، وقد حقق الصندوق التجاري الهندي عائد تجاوز 56% منذ بداية العام وحتى نهاية عام 2009.

• الصندوق التجاري المالي

يستثمر الصندوق بصورة أساسية في الصناديق المالية وأدوات الدين.

• الصندوق التجاري الإسلامي المالي

يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الصناديق الإسلامية المالية وأدوات الدين الإسلامية.

وتقوم شركة التجاري للاستثمار CBK Capital - وهي الشركة الاستثمارية التابعة والملوكة بالكامل للبنك التجاري الكويتي - بإدارة صناديق الأسهم بينما يقوم البنك بإدارة صناديق الأسواق المالية.

قطاع إدارة المخاطر

يقوم قطاع إدارة المخاطر بتقديم أعمال التقييم اللازمة لأنشطة البنك التي تنطوي على المخاطر. ويعتمد قطاع إدارة المخاطر بصورة أساسية - على مراجعة وتحديد المخاطر المحتملة قبل منح الموافقة على المعاملات، وهذا بدوره يساعد إدارات الأعمال المختلفة والإدارة العليا بالبنك على إجراء التقييم الشامل لأي مخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من تلك المخاطر عندما تستدعي الحاجة لذلك. كما يقوم البنك بأعمال المراجعة المستمرة للمعاملات والمحافظ والعمليات والأنظمة القائمة وذلك من أجل ضمان عدم وجود أي تغييرات سلبية في مستويات المخاطر تؤثر بصورة ملحوظة على نزعة البنك للمخاطر.

ويقوم قطاع إدارة المخاطر باستخدام العديد من الأدوات الكمية لقياس المخاطر والتي تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، نظام التقييم الموضوعي للمخاطر المتعلقة بالمقترضين، القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) والمرتبطة بمخاطر السوق وكذلك الربحية مقابل المخاطر (EaR) بالنسبة لمخاطر سعر الفائدة حسب دفاتر البنك والمؤشرات الرئيسية للمخاطر المرتبطة بالمخاطر التشغيلية.

وقد قام البنك خلال العام بتعزيز عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وفقاً للركن الثاني من معيار بازل 2 وذلك عن طريق وضع حدود جديدة للمخاطر وإعداد سياسات لإدارة المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية وكذلك مخاطر السمعة. كما قام البنك بتعزيز إطار العمل المتعلق باختبارات الضغط (Stress Testing) التي يقوم بإجرائها بصورة ملموسة وذلك من خلال وضع كافة المخاطر ذات الصلة تحت نطاق الإجراءات المرتبطة باختبارات الضغط وإتباع منهجية موحدة على نطاق البنك. كما خضعت التعزيزات التي قام بها البنك لكل من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وكذلك اختبارات الضغط للمراجعة من قبل جهة خارجية مستقلة قامت بعملية المراجعة على أساس موضوعي لضمان إتباع وتطبيق أفضل الممارسات والمعايير المعمول بها عالمياً. وتقوم الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج كل من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الضغط لضمان كفاية رأس المال في ضوء المخاطر المتعارف عليها وتقييم مدى تجاوب البنك مع الظروف والأوضاع الصعبة وإمكانية التخفيف من المخاطر الناشئة. ويعتزم البنك التجاري إضفاء المزيد من الدعم لضوابط الرقابة الداخلية وكذلك تعزيز أدواته وموارده لتحقيق أعلى المستويات الممكنة فيما يتعلق بإدارة المخاطر وكذلك أسس ومبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة).

إدارة تكنولوجيا المعلومات

لقد كان عام 2009 عاماً مليءً بالعديد من التحديات المالية التي واجهت العديد من المؤسسات المالية إلا أنه وبالرغم من ذلك، فقد واصل البنك عملية تحديث نظمه المعلوماتية والتكنولوجية وعلى وجه الخصوص النظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي (ICBS). بالإضافة إلى ذلك، فقد شهد عام 2009 إجراء بعض التحديثات الأساسية وعمليات إعادة الهيكلة الهامة التي تم





إدخالها على البرمجيات الأساسية ونظم التشغيل وكذلك البرمجيات الجاهزة والحاسب الآلي الرئيسي بالبنك. كما تم استحداث نظم جديدة بهدف زيادة مستويات الأمن والحماية لكافة عمليات البنك.

إدارة العمليات

تلعب إدارة العمليات دوراً حيوياً لضمان تيسير أعمال البنك وتعزيز قدرته على مواكبة التنافسية الشديدة والتطور السريع الذي تشهده التقنيات الحديثة وينعكس على الأعمال المصرفية.

وقد انصب تركيز إدارة العمليات خلال عام 2009 على تطبيق النظام المصرفي الجديد وهو النظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي، بالإضافة إلى مجموعة من المهام الأخرى مثل الاستكمال الجزئي لعملية تقديم التقارير لبنك الكويت المركزي بصورة إلكترونية تعتمد على استخدام الحاسب الآلي، وكذلك الانتهاء من مشروع المسح الضوئي للمستندات مما يساعد على توفير الوقت وكذلك الحد من استخدام النسخ الورقية.

بالإضافة إلى ذلك، استمرت إدارة العمليات خلال العام في إعادة هيكلة وتنظيم الوحدات التابعة لها وذلك بهدف زيادة مستويات الفاعلية والكفاءة. كما نجحت الإدارة في تعزيز نظم الرقابة الداخلية بالوحدات التابعة لها لضمان توفير أعلى مستويات الأمن والحماية والحد من وقوع أي أعمال احتيالية.

وعلى الرغم من أن إدارة العمليات لا تعتبر من ضمن إدارات الخدمات الأمامية المقدمة للعملاء، إلا أن وحدة الخدمات التجارية التابعة لإدارة العمليات قد انتهجت سياسة محددة تهدف بشكل رئيسي إلى استقطاب مزيد من العملاء الجدد، حيث تقوم وحدة الخدمات التجارية بتقديم المشورة والمساعدة للعملاء فيما يتعلق بالأمور الفنية المرتبطة بالإعتمادات المستندية والكفالات. وقد تجاوزت وحدة الخدمات التجارية مع التنافسية التي تشهدها الخدمات التجارية المقدمة من قبل الجهات المنافسة من خلال تقديم منتجات مبتكرة برسوم مصرفية معقولة وتقديم المزيد من التسهيلات عبر الإنترنت مع تدريب موظفيها بصفة مستمرة على استخدام أحدث التقنيات.

على الجانب الآخر، فقد قامت إدارة شؤون الائتمان باتخاذ الترتيبات اللازمة لاستحداث التقنيات الجديدة، حيث واصلت دورها الرئيسي كإدارة مساندة لإدارات وقطاعات البنك التي تضطلع بمسؤولية تقديم التسهيلات الائتمانية المختلفة للعملاء، وذلك بما يتوافر لدى إدارة شؤون الائتمان من نظم المتابعة الآلية لكافة الأعمال الائتمانية فيما يتصل بالضمانات ونسبة التركيز الائتماني وآليات الرقابة المختلفة وكذلك المتطلبات المتعلقة بإعداد ورفع التقارير.

كما واصلت إدارة عمليات الخزينة دورها النشط في توفير خدمات الدعم والمساندة لأنشطة إدارة الخزينة وإدارة الاستثمار وإدارات الأعمال المختلفة بالبنك.

إدارة الموارد البشرية

يدرك البنك أن موارده البشرية هي المحرك الرئيسي لتحقيق رؤيته وأهدافه الإستراتيجية المستقبلية. ولعل من أهم التحديات التي تشهدها بيئة العمل المصرفي اليوم هو توظيف الكوادر والكفاءات البشرية وتطوير إمكانياتهم ومهاراتهم بصورة مستمرة والإبقاء عليهم. وفي سبيل تحقيق رؤيته وأهدافه الإستراتيجية، يسعى البنك إلى توظيف الموظفين أصحاب الخبرات والمهارات المتميزة في إطار سياسته الرامية إلى بناء المستقبل معاً.

وتقوم وحدة التدريب التابعة لإدارة الموارد البشرية بما لديها من منهجية فاعلة بتوفير البرامج التدريبية وبرامج التطوير المهني لكافة موظفي البنك وكذلك الموظفين الجدد من خلال تسجيل الموظفين في مجموعة كبيرة من البرامج التدريبية العامة

والمختصة سواء داخلياً أم خارجياً. ومن هذه البرامج التدريبية برنامج تطوير الموظفين الجدد وبرنامج الشهادة المعتمدة في إدارة الائتمان وبرنامج الشهادة المعتمدة في إدارة الفروع وبرنامج الشهادة المعتمدة في إدارة الاستثمار وغيرها من الدورات التدريبية المهنية التي تهدف إلى تزويد موظفي البنك بالمعرفة والمهارات اللازمة لإتاحة الفرصة لهم لتولي مناصب تتطلب قدر أعلى من المسؤوليات.

كما أن عملية توظيف الوظائف وزيادة نسبة العمالة الوطنية لدى البنك تعتبر من ضمن الأهداف الإستراتيجية الأولى للبنك التجاري الكويتي، حيث يشارك البنك بصفة دورية في العديد من المعارض الوظيفية التي تنظمها جامعة الكويت وغيرها من الجامعات الخاصة داخل الكويت وذلك بهدف استقطاب الطلبة الكويتيين المتميزين للعمل لدى البنك. وقد قام البنك خلال العام بتوظيف حوالي 254 كويتيًاً ومن ثم زيادة نسبة العمالة الكويتية من 51.6% في بداية العام إلى ما يزيد عن نسبة 60% كما في نهاية عام 2009.

إدارة التدقيق الداخلي

واصلت إدارة التدقيق الداخلي تقديم التقييمات الموضوعية والمستقلة المرتبطة بكافة أنشطة البنك، حيث قامت الإدارة خلال عام 2009 بإجراء أعمال التدقيق والمراجعة على العديد من قطاعات وإدارات البنك مثل إدارة الخزينة وقطاع الائتمان التجاري والإدارة المصرفية الدولية وإدارة الاستثمار وإدارة الخدمات المصرفية للأفراد وعدد من فروع البنك ومركز البطاقات وكذلك الشركات التابعة للبنك التجاري. كما قامت الإدارة بعملية التدقيق والمراجعة على أنظمة المعلومات الرئيسية وأمن تكنولوجيا المعلومات بالبنك بالإضافة إلى قيامها بإجراء العديد من التحريات الخاصة.

وفي إطار التعامل مع المتغيرات التي شهدتها البيئة التشغيلية، قامت إدارة التدقيق الداخلي بإعادة هيكلة أنظمة التدقيق المتبعة بالإدارة بهدف التركيز على عمليات البنك بشكل كبير وتحديد المخاطر المتعلقة بأعمال البنك. بالإضافة إلى ذلك، تلعب إدارة التدقيق الداخلي دوراً بارزاً في تقديم الخدمات الاستشارية اللازمة والتي من شأنها أن تحقق قيمة مضافة لعمليات البنك فيما يتعلق بتطوير أفضل الممارسات التي يتبعها البنك وكذلك تحسين مستوى فاعلية أسس ومبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة).

وحدة مكافحة غسيل الأموال

واصلت وحدة مكافحة غسيل الأموال بالبنك جهودها لضمان عدم استخدام واستغلال البنك التجاري - سواء بشكل متعمد أو غير متعمد - في عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أو في أي من الأنشطة الأخرى التي تنطوي على أعمال احتيالية أو أعمال يجرمها القانون.

وفي إطار التزام البنك بقانون مكافحة غسيل الأموال المعمول به في دولة الكويت وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في هذا الشأن، قامت وحدة مكافحة غسيل الأموال بمراقبة ومتابعة المعاملات الخاصة بالعملاء وواصلت تحرياتها حول الأنشطة غير الاعتيادية وكذلك الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى السلطات المختصة.

وقد استمرت وحدة مكافحة غسيل الأموال في تحديث السياسات والإجراءات المطبقة لدى الوحدة بما يتماشى مع المعايير الدولية المتعارف عليها لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإدارة القانونية

لقد أكدت الأزمة المالية العالمية والتي ألقت بظلالها على اقتصادات المنطقة والاقتصاد الكويتي خلال عام 2009 أهمية الإدارة القانونية ودورها في حماية البنك من المخاطر القانونية المترتبة على العقود والمطالبات والقضايا القانونية التي يكون البنك طرفاً فيها. وتقوم الإدارة القانونية في البنك بتقديم كافة الاستشارات القانونية التي تحتاجها إدارته وفروعه لتسيير أعمالها اليومية





المعتادة وذلك من خلال مجموعة من المستشارين القانونيين ذوي الخبرة والكفاءة العالية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة بإعداد جميع أنواع العقود والاتفاقيات التي تتطلبها إدارات العمل المختلفة بالبنك. كما تقوم الإدارة القانونية بتمثيل البنك أمام المحاكم والنيابة العامة للدفاع عن حقوق البنك ومساهميته وموظفيه.

إدارة الإنشاءات والممتلكات

في إطار الإستراتيجية الطموحة التي ينتهجها البنك التجاري لتعزيز وتوسيع رقعة انتشاره داخل الكويت، قامت إدارة الإنشاءات والممتلكات باستكمال إنشاء عدد من الفروع وذلك في كل من منطقة الجليب وهدية والدسمة، بالإضافة إلى تجديد وتطوير بعض الفروع في كل من شرق وخیطان والجھراء وإضفاء اللمسة العصرية المصرفية على تلك الفروع بما يتماشى مع التصميم الأساسي والصورة العامة للبنك.

وتواصل إدارة الإنشاءات والممتلكات عملها بالتعاون مع إدارة البنك لإنشاء المزيد من الفروع الجديدة في كل من الفحيحيل والفيحاء والرقعي.

إدارة الإعلان والعلاقات العامة

التجاري وخدمة المجتمع

دأب البنك التجاري الكويتي على تقديم الرعاية والدعم لكافة الفعاليات المجتمعية وذلك في إطار مسؤوليته الاجتماعية كمؤسسة مالية مرموقة. وواصلت إدارة الإعلان والعلاقات العامة دورها الريادي في إبراز الصورة العامة للبنك التجاري وكان لفريق الإعلان والعلاقات العامة بالبنك حضوراً متميزاً في العديد من الفعاليات المجتمعية والإنسانية والصحية والرياضية والتعليمية. وقد تنوعت الأنشطة والفعاليات التي قامت إدارة الإعلان والعلاقات العامة برعايتها خلال عام 2009، وبالرغم من الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المحلي، إلا أن التجاري لم يغفل دوره ومسؤوليته الاجتماعية. وقد استمرت إدارة الإعلان والعلاقات العامة في تقديم الرعاية لكافة الأنشطة الهادفة إلى خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة ونزلاء المستشفيات المختلفة من الأطفال. وقام فريق العلاقات العامة بمشاركة جميع هذه الفئات في كافة المناسبات من خلال الزيارات التي قام بها الفريق لتلك الفئات. وعلى صعيد إسهامات التجاري في خدمة قضايا السلامة والمجتمع، قام البنك برعاية أسبوع المرور الخليجي الموحد، كما شارك منظمة المدن العربية في حملتها الواسعة لتشجير وتخضير الكويت، وقد شملت الحملة غرس شجرة زيتون حملت اسم التجاري.

التجاري - حضور متميز في المؤتمرات والمنتديات الهامة

كان للبنك التجاري الكويتي حضوراً لافتاً في العديد من المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية والمصرفية، إذ قام البنك برعاية ملتقى الكويت المالي الذي نظّمته مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت كما شارك التجاري في معرض ومنندى المصارف والبطاقات الذكية. وكان للبنك مشاركة متميزة في رعاية مؤتمر الكويت الثالث للعلاقات العامة وأعمال الملتقى الإعلامي السادس.

التجاري وإحياء التراث الكويتي

يحرص التجاري دائماً على إحياء التراث الكويتي القديم حيث أدرك البنك منذ زمن بعيد أن التراث الكويتي غني بالماثر والعبر. وفي إطار سعي البنك لربط الماضي بالحاضر والمستقبل، قامت إدارة الإعلان والعلاقات العامة بإصدار رزنامة عام 2010 والتي احتوت على أمثال شعبية قديمة بلوحات فنية معبرة.

التجاري هو اختياري

سوف تستمر جهود إدارة الإعلان والعلاقات العامة لإبراز الصورة العامة للبنك وسوف تواصل الإدارة عملها بالتعاون مع الإدارات الأخرى بالبنك لتأكيد التواجد الراسخ للتجاري في سوق الخدمات المصرفية من خلال الحملات التسويقية والترويجية التي تهدف إلى إطلاع عملاء وغير عملاء التجاري على الخدمات المصرفية المبتكرة التي يوفرها البنك لكافة شرائح المجتمع.

أسس الإدارة السليمة / الحوكمة

الإطار العام لأسس الإدارة السليمة / الحوكمة

يلتزم البنك التجاري الكويتي بالأسس الفاعلة للإدارة السليمة / الحوكمة وذلك انسجاماً مع المبادئ الأساسية المتوازنة التي يتبناها البنك والتي تركز على الابتكار والالتزام والمواطنة والرقابة والشفافية في كافة تعاملات البنك.

وقد أتمد مجلس إدارة البنك حزمة من المبادئ التي يجب أن يلتزم ويحتذي بها المدراء والإدارة وموظفي البنك دائماً عند مزاولة أعمالهم بالبنك ألا وهي الإخلاص والاستقامة والالتزام وجودة الخدمات المقدمة للعملاء وكذا الاحترام المتبادل، ويرى المجلس أن تلك المبادئ يجب تطبيقها وإتباعها على نحو متكامل وذلك عند التعامل مع العملاء والأطراف المقابلة والجهات الرقابية والزملاء في العمل.

وسعيًا نحو تطبيق تلك المبادئ على نحو متسق، قام مجلس إدارة البنك باعتماد كتيب حول لائحة السلوك المهني والذي يستلمه كافة الموظفون عند التحاقهم بالبنك بالإضافة إلى تعهدهم بالمحافظة على السرية التامة لكافة البيانات والمعلومات الخاصة بالبنك.

ويتضمن الإطار العام لأسس الحوكمة لدى البنك مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات التشغيلية وعمليات التدقيق الداخلية والخارجية وإجراءات مراقبة الالتزام بالمتطلبات الرقابية وعمليات التواصل الفعالة والشفافية والوضوح في الإفصاحات والمساءلة وأساليب القياس والتقييم.

نبذة مختصرة عن البنك ومساهميه

البنك التجاري الكويتي هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت وتم إدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية، وهو بنك مرخص له من قبل بنك الكويت المركزي ويخضع لرقابة بنك الكويت المركزي.

إن مجلس إدارة البنك على علم بالمساهمين الذين يمتلكون حصة تتجاوز نسبتها 5% من رأس المال المصدر كما في 31 ديسمبر 2008 وهي:

شركة الشرق القابضة والتي تمتلك حصة نسبتها 23.11%

اللجان الأساسية لدى البنك:

فيما يلي أدناه استعراض موجز للأهداف والصلاحيات الرئيسية لكل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة

- تعيين رئيس الجهاز التنفيذي ورئيس المدراء العامين وهؤلاء الذين يعملون بتبعية مباشرة له أو بتبعية مباشرة لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
- وضع الأهداف والأطر العامة للسياسات المناسبة لتحقيق أهداف البنك ومن أهمها تلك السياسات المتعلقة بالانتماء والاستثمار.



- صياغة كافة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأعمال المصرفية والتشغيلية للبنك.
- مراجعة واعتماد خطط الأعمال وسبل تنفيذها.
- مراجعة واعتماد الميزانية التقديرية السنوية للبنك.
- مراجعة واعتماد السياسات المتعلقة بنظم الرقابة الداخلية والوسائل الإشرافية عليها.
- القيام بمتابعة ربع سنوية لتنفيذ خطة العمل وإدخال التعديلات الضرورية عليها.
- مراجعة الأداء المالي الفعلي استناداً إلى الميزانية التقديرية.
- مراجعة واعتماد البرامج التسويقية والأمور التنظيمية والإدارية.
- مراجعة واعتماد المصاريف الرأسمالية وتكاليف المشاريع التي تتجاوز صلاحيات رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
- مراجعة واعتماد السياسة الاستثمارية الخاصة بالبنك والتوصية لمجلس الإدارة بإجراء التعديلات اللازمة.
- الموافقة على بعض الاستثمارات التي تتماشى مع السياسة الاستثمارية.
- مراجعة التقرير ربع السنوي المعد من قبل فريق الإدارة التنفيذية بشأن أداء المحفظة الاستثمارية.
- الموافقة على تصنيف الاستثمارات على مختلف فئات الأصول للمحفظة الاستثمارية الخاصة بالبنك.
- التأكد من الالتزام بالتعليمات والقواعد الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الأنشطة الاستثمارية.
- تفويض فريق الإدارة التنفيذية لتنفيذ معاملات البيع والاستحواذ والمشاركة في زيادة رؤوس أموال الشركات والموافقة على تنوع الاستثمارات في مختلف فئات الأصول للمحفظة الاستثمارية الخاصة بالبنك.
- رفع تقارير نصف سنوية إلى مجلس الإدارة تتعلق بوضع استثمارات البنك.

لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة

- مراجعة واعتماد السياسة الائتمانية والتعديلات المقترحة بشأنها من قبل لجنة الائتمان أو إدارة المخاطر بما يتفق مع تعليمات بنك الكويت المركزي.
- مراجعة واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول والتي تتضمن حدود الائتمان والاستثمار والخزينة.
- مراجعة واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي ضمن الحدود المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.
- مراجعة واعتماد حدود التعامل المقررة للأطراف المقابلة من البنوك.
- مراجعة والموافقة على تجديد التسهيلات الائتمانية بناء على توصية لجنة الائتمان وضمن الحدود المقررة من بنك الكويت المركزي.
- مراجعة والموافقة على إجراءات رد الأموال وعكس الفوائد والرسوم وإدراج البنود خارج الميزانية العمومية والتسوية النهائية للمبالغ المشطوبة وتمديد الحدود الائتمانية على النحو المبين في السياسة الائتمانية وبموجب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.
- مراجعة والموافقة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة مع التأكد من الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في هذا الشأن.

لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

- التأكد من وجود أسس فاعلة للإدارة السليمة / الحوكمة وقواعد سليمة لضوابط السلوك المهني والعمل داخل البنك التجاري الكويتي.
- التأكد من جودة ودقة عمليات رفع التقارير المالية من خلال مراجعة البيانات المالية بالنيابة عن مجلس الإدارة.
- مراقبة ودعم اختصاصات إدارة التدقيق الداخلي وإعطائها قدر كبير من الاستقلالية عن الإدارة.
- وضع إطار عام لمراقبة الحسابات الخارجية لتأكيد استقلاليتهم مع وجود قنوات تواصل معهم يتم من خلالها عرض الموضوعات الهامة.

- اختيار رئيس إدارة التدقيق الداخلي.
- تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين وتخصيص الميزانية التقديرية اللازمة والأتعاب المتعلقة ببعض عمليات التدقيق الخاصة.
- الإطلاع على الحالات التي يتم فيها إنهاء التعاقد مع مراقبي الحسابات الخارجيين وكذلك استقالة أو إنهاء خدمة رئيس إدارة التدقيق الداخلي.
- إجراء مراجعة مع مراقبي الحسابات الخارجيين حول طبيعة ونطاق أعمال التدقيق المناطة بهم وضمان التنسيق الملائم في حالة الاستعانة بأكثر من مكتب تدقيق خارجي.

مجلس الإدارة

قام مساهمو البنك في مارس 2006 بانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك التجاري لمدة ثلاث سنوات. وفيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة:

- عبد المجيد حاجي الشطي
- عبد الرزاق خالد الوزان
- عبد الفتاح محمد رفيع معرفي
- صادق إبراهيم معرفي
- أحمد محمد المشاري
- فؤاد إسماعيل دشتي
- خالد إبراهيم الرقم





استعراض البيانات المالية



استعراض البيانات المالية

بيان الدخل لعام 2009

بلغ ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (البنك الأم) 146,000 دينار كويتي.

وسجل صافي إيرادات الفوائد البالغ 104.0 مليون دينار كويتي انخفاضاً مقداره 12.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة مقدارها 11% مقارنة بعام 2008. وقد انخفض معدل العائد على الموجودات المدرة للفوائد إلى 4.78% مقارنة بنسبة مقدارها 6.45% في عام 2008 وذلك نتيجة لقيام بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم خلال العام من 5.75% إلى 3.00%. وقد انخفض متوسط تكاليف الالتزامات المحملة بفوائد إلى 2.06% مقارنة بنسبة مقدارها 3.83% خلال عام 2008. وبلغ صافي هامش أرباح البنك 2.73% وبلغ صافي هامش الفوائد نسبة مقدارها 2.86%.

وسجلت إيرادات الأتعاب والعمولات انخفاضاً مقداره 1.5 مليون دينار كويتي وبنسبة مقدارها 5%. وقد انخفضت إيرادات التوزيعات البالغة 2.4 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2008 وذلك بعد بيع بعض الاستثمارات. وسجل صافي الربح الناتج من الاستثمارات في أوراق مالية والبالغ 18.6 مليون دينار كويتي خلال عام 2009 انخفاضاً مقارنة بعام 2008.

وانخفضت تكاليف الموظفين بمبلغ 0.5 مليون دينار كويتي وبنسبة مقدارها 3% مقارنة بعام 2008، وقد ارتفع عدد الموظفين إلى 1,153 موظف وبنسبة 5%. وانخفضت المصاريف العمومية والإدارية نتيجة إجراء قيد عكسي لمستحقات تخص العام الفائت وانتفى الغرض منها.

تم تكوين مخصصات إضافية لكل من المحفظة الاستثمارية ومحفظة القروض.

ويواصل البنك تطبيق سياسة ائتمانية صارمة لتحقيق الالتزام التام بمتطلبات تكوين المخصصات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وقد بلغ إجمالي نسبة التغطية بالمخصصات خلال عام 2009 للقروض غير المنتظمة 62% متضمناً المخصصات العامة. وقد ارتفعت القروض غير المنتظمة بمبلغ 324.6 مليون دينار كويتي لتبلغ 462.1 مليون دينار كويتي. كما ارتفعت القروض غير المنتظمة للفترة التالية للتحرير بمبلغ 319.2 مليون دينار كويتي وبالمثل فقد زادت القروض غير المنتظمة للفترة السابقة للغزو بمبلغ 5.4 مليون دينار كويتي بسبب الحركة على أسعار صرف العملات الأجنبية. وحيث أن مخصصات القروض غير المنتظمة للفترة السابقة للغزو يتم تسجيلها في دفاتر البنك بعملة القرض غير المنتظمة، فقد ارتفعت تلك المخصصات أيضاً بمبلغ 5.4 مليون دينار كويتي تماشياً مع الزيادة في تلك الموجودات. وقد بلغ إجمالي نسبة التغطية بالمخصصات للقروض غير المنتظمة للفترة التالية للتحرير نسبة مقدارها 51% لعام 2009 متضمناً المخصصات العامة.

الميزانية العمومية لعام 2009

انخفض مجموع الموجودات بمبلغ 711.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة مقدارها 16% مقارنة بعام 2008. كما انخفضت الودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وكذلك انخفضت ودائع العملاء.

ويواصل البنك التزامه بنسبة القروض إلى الودائع وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في عام 2004 والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بمتوسط نسبة القروض إلى الودائع عند نسبة 85%.

ويستمر معدل كفاية رأس المال لدى البنك، بموجب تعليمات بازل 2، عند نسبة 18.22% وهذه النسبة تفوق بكثير الحد الأدنى للنسبة المطلوبة والبالغة 12% حسب تعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

سوف يتم الاحتفاظ بربح السنة الخاص بمساهمي البنك (البنك الأم) البالغ 146.000 دينار كويتي كأرباح محتفظ بها:-

1. بناء على توصية مجلس الإدارة لم يتم اقتراح توزيع أي أرباح خلال السنة، وتخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك، (تم توزيع أرباح بواقع 40 فلس للسهم الواحد لعام 2008).
2. لم يتم تحويل أي مبالغ إلى الاحتياطي القانوني والذي يعادل الآن نسبة 50% من رأس مال البنك، ووفقاً لقانون الشركات التجارية، فإن أي تحويل مستقبلي لهذا الاحتياطي يتم بصفة طوعية.



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة المساهمين المحترمين
البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.
دولة الكويت

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك. «البنك الأم» وشركاته التابعة «المجموعة» والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2009 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية آنذاك، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة في دولة الكويت هو من مسؤولية الإدارة. تتضمن هذه المسؤولية إعداد وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي يتعلق بإعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة وفقاً للظروف الملائمة.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية المجمعة بناءً على التدقيق الذي قمنا به. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية.

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. يتم اختيار الإجراءات استناداً إلى تقدير مدقق الحسابات، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي. ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية.

باعتمادنا أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، في جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2009 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة في دولة الكويت.

تقرير المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن البنك يمسك سجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة المتعلقة بالحسابات والواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر البنك. وأننا كذلك قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي نص عليها التعليمات المتعلقة بمعياري كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي والموضحة في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب.س/184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005، وقانون الشركات التجارية لسنة 1960 وتعديلاته والنظام الأساسي للبنك، وأن جرد المخزون قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 مخالفات للتعليمات المتعلقة بمعياري كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي والموضحة في تعميم بنك الكويت المركزي رقم



2/ب.س/184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005، أو لأحكام قانون الشركات التجارية لسنة 1960 وتعديلاته أو للنظام الأساسي للبنك على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

تبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
البرزيع وشركاهم
عضو في RSM العالمية

علي محمد الحمد
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 111
بدر وشركاه برايس ووترهاوس كوبرز

دولة الكويت
8 مارس 2010

بيان المركز المالي المجموع

كما فيه 31 ديسمبر 2009

بيان - أ

2008	2009	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
			الموجودات
319,709	252,658	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
251,811	361,345	4	سندات الخزانة والبنك المركزي
939,161	275,573	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,430,381	2,406,910	6	قروض وسلفيات
130,492	222,144	7	استثمارات أوراق مالية
-	3,721	8	استثمارات في شركة زميلة
30,784	26,153		عقارات ومعدات
18,662	18,517	9	شهرة وموجودات غير ملموسة
185,651	28,276	10	موجودات أخرى
4,306,651	3,595,297		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات:
1,042,693	1,044,014	11	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,644,840	2,041,909	12	ودائع العملاء
121,725	68,619	13	مطلوبات أخرى
3,809,258	3,154,542		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية:
			حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك الأم
127,202	127,202		رأس المال
-	(75)		أسهم البنك المشتراة
226,805	220,852		احتياطيات
91,814	91,960		أرباح محتفظ بها
445,821	439,939		
50,881	-		توزيعات أرباح مقترحة
496,702	439,939		
691	816		الحصص غير المسيطرة
497,393	440,755	14	مجموع حقوق الملكية
4,306,651	3,595,297		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ 8 مارس 2010 ووقعها بالنيابة عنهم:

جمال عبد الحميد المطوع
رئيس المدراء العاميين ورئيس الجهاز التنفيذي

عبد المجيد حاجي الشطي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة



بيان الدخل المجموع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بيان - ب

2008	2009	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
257,169	173,699	15	إيرادات الفوائد
(140,601)	(69,647)	16	مصاريف الفوائد
116,568	104,052		صافي إيرادات الفوائد
31,551	30,004		أتعاب وعمولات
2,097	1,255		أتعاب إدارة الصندوق
5,824	2,422		إيرادات توزيعات أرباح
5,909	2,483		صافي ربح التعامل بالعملة الأجنبية
34,642	18,603	17	صافي ربح من استثمار في أوراق مالية
-	(2,345)	8	حصة البنك في نتائج شركة زميلة
1,397	832	18	إيرادات تشغيل أخرى
197,988	157,306		إيرادات التشغيل
(18,642)	(18,157)		موظفون
(13,266)	(5,505)	19	عمومية وإدارية
(2,889)	(2,672)		استهلاك وإطفاء
(34,797)	(26,334)		مصاريف التشغيل
163,191	130,972		الربح قبل المخصصات
(57,689)	(130,814)	20	هبوط القيمة ومخصصات أخرى
105,502	158		ربح التشغيل
(4,554)	(6)	21	ضرائب ومساهمات
(218)	-		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
100,730	152		صافي ربح السنة
			الخاص بـ:
100,655	146		مساهمي البنك الأم
75	6		الحصص غير المسيطرة
100,730	152		
80.6	0.1	22	ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك الأم (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بيان - ج

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
100,730	152	صافي ربح السنة
الدخل الشامل الآخر :		
(9,255)	7,491	التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات أوراق مالية
(22,550)	(9,484)	صافي الخسارة الناتجة عن استبعاد / هبوط قيمة استثمارات أوراق مالية
2,421	(3,778)	(خسارة) / ربح إعادة تقييم العقار
(29,384)	(5,771)	
71,346	(5,619)	إجمالي (الخسارة) الدخل الشامل للسنة
الخاص بـ :		
71,436	(5,807)	مساهمي البنك الأم
(90)	188	الحصص غير المسيطرة
71.346	(5.619)	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة



بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بيان - د

الخاص بمساهمي البنك الأم

احتياطات

المجموع	حقوق الأقلية	توزيعات أرباح مقترحة	أرباح محتفظ بها	احتياطي التقييم العادل	احتياطي إعادة تقييم عقارات	احتياطي أسهم البنك المشتراة	احتياطي عام	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	أسهم البنك المشتراة	توزيعات أسهم مقترحة	رأس المال	
ألف دينار كويتي													
527,016	-	102,534	44,372	39,684	22,915	52,242	17,927	60,572	66,791	(7,223)	6,057	121,145	الرصيد في 31 ديسمبر 2007
71,346	(90)	-	101,152	(32,137)	2,421	-	-	-	-	-	-	-	إجمالي الدخل (الخسارة) الشامل للسنة
781	781	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الإستحواذ على شركة تابعة
(102,167)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(102,167)	-	-	شراء أسهم البنك المشتراة
102,751	-	-	-	-	-	(6,639)	-	-	-	109,390	-	-	بيع أسهم البنك المشتراة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(6,057)	6,057	أسهم منحة مصدرة
-	-	-	(3,029)	-	-	-	-	3,029	-	-	-	-	تحويل
(102,334)	-	(102,534)	200	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة
-	-	50,881	(50,881)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مقترحة
497,393	691	50,881	91,814	7,547	25,336	45,603	17,927	63,601	66,791	-	-	127,202	الرصيد في 31 ديسمبر 2008
(5,619)	188	-	146	(2,175)	(3,778)	-	-	-	-	-	-	-	إجمالي الدخل (الخسارة) الشامل للسنة
(75)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(75)	-	-	شراء أسهم البنك المشتراة
(50,944)	(63)	(50,881)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة
440,755	816	-	91,960	5,372	21,558	45,603	17,927	63,601	66,791	(75)	-	127,202	الرصيد في 31 ديسمبر 2009

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بيان - هـ

2009	2008	إيضاح
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :		
158	105,502	ربح التشغيل
		تعديلات :
101,029	28,573	مخصص إنخفاض قيمة القروض والسلفيات
(21,025)	(40,466)	إيرادات من استثمارات أوراق مالية
(375)	211	فروقات تحويل عملة أجنبية وخسائر أخرى لاستثمارات أوراق مالية
2,672	2,889	استهلاك وإطفاء
29,861	29,116	مخصصات أخرى وتعديلات التقييم
2,345	-	حصة البنك في نتائج شركة زميلة
114,665	125,825	
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
(109,534)	(44,166)	سندات الخزانة والبنك المركزي
663,588	266,100	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(77,558)	(244,733)	قروض وسلفيات
63,199	(161,157)	موجودات أخرى
1,321	33,197	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(602,931)	8,990	ودائع العملاء
(52,309)	14,148	مطلوبات أخرى
441	(1,796)	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :		
77,624	230,323	الحصل من استبعاد استثمارات أوراق مالية
(94,925)	(142,141)	اقتناء استثمارات أوراق مالية
-	(20,900)	الأستحواذ على شركة تابعة
2,422	5,824	إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات أوراق مالية
31	(16)	الحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(1,688)	(3,479)	اقتناء عقارات ومعدات
(16,536)	69,611	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :		
-	(16,380)	قرض مساند
(75)	(102,167)	شراء أسهم البنك المشتراة
-	102,751	بيع أسهم البنك المشتراة
(50,881)	(102,334)	توزيعات أرباح مدفوعة
(50,956)	(118,130)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(67,051)	(50,315)	صافي النقص في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
319,709	370,024	نقد وأرصدة قصيرة الأجل في بداية السنة
252,658	319,709	نقد وأرصدة قصيرة الأجل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (31) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

1 - التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي. إن العنوان المسجل لمقر البنك هو : البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك. - ص.ب. : 2861 - 13029 الصفاة، الكويت.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

أ - أساس العرض

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم تطبيقها وفقاً لتعليمات حكومة دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع والتي تم إستبدالها بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل ليتضمن إعادة تقييم الأراضي ملك حر وعقود المشتقات والأدوات المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» أو «متاحة للبيع».

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي مقربة إلى ألف دينار كويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن البيانات المالية المجمعة خاضعة لموافقة المساهمين ضمن الجمعية العمومية السنوية.

إن السياسات المحاسبية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تعديلات معيار المحاسبة الدولي رقم 1 والمعايير الدولية للتقارير المالية رقم 7 وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 .

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 «تحسين الإفصاحات حول الأدوات المالية»
إن هذه التعديلات تتطلب إفصاحات جيدة حول قياس القيمة العادلة ومخاطر سيولة المشتقات.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 «قطاعات التشغيل»

يتطلب المعيار الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالقطاعات التشغيلية للمجموعة ويستبدل متطلبات تحديد تقارير القطاعات الأساسي (النشاط) والثانوي (الجغرافي) للمجموعة. إن تطبيق هذا المعيار يؤدي إلى تعديل الإفصاحات لذا لا يوجد أي أثر على المركز المالي والدخل الشامل للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 «عرض البيانات المالية» (المعدل)

يتطلب المعيار المعدل فصل التغيرات في حقوق الملكية المتعلقة بالمساهمين وغير المساهمين. يتم عرض التغيرات في حقوق الملكية الناشئة من المعاملات مع المساهمين في حقوق الملكية، وحيث سيتم عرض جميع التغيرات في حقوق الملكية الناشئة في المعاملات مع غير المساهمين في بيان الدخل الشامل المجمع. معلومات المقارنة تم إعادة عرضها لتتلائم مع المعيار المعدل. بما إن التغير في السياسة المحاسبية أثره على عرض البيانات المالية، لذا لا يوجد أي أثر على الأرباح المرحلة.

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار/ تعديل المعايير التالية، حيث أنها غير جارية التأثير ولم تطبق من قبل المجموعة:

(1) معيار المحاسبة الدولي 27 (معدل 2008) «البيانات المالية المجمعة والمنفصلة»: تم إصدار المعيار المعدل

في 1 يناير 2008 أصبح جاري التأثير بداية أول فترة سنوية تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009. ويتطلب هذا معيار أن تتم المحاسبة عن حصة الملكية في شركة تابعة كعامل في حقوق الملكية في دون فقدان السيطرة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

(2) **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (معدل 2008) «دمج الأعمال»** : تم إصدار المعيار المعدل في يناير 2008 أصبح جاري التأثير على دمج الأعمال عندما يكون تاريخ الإقترناء في أو بعد 1 يوليو 2009. يستعرض المعيار تغيرات مؤشر في المحاسبة لعمليات دمج الأعمال المستقبلية والتي سوف تؤثر على مبلغ الشهرة المحقق نتائج الفترة التي حدث فيها الإقترناء ونتائج الفترات اللاحقة.

(3) **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 «أدوات التمويل» (التصنيف والقياس)**: إن المعيار الدولي للتقارير المالية يمس من قدرة مستخدمي البيانات المالية على تقييم المبالغ وتوقيت ودرجة التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة وذلك من خلال استبدال العديد من فئات تصنيف الأدوات المالية وطرق تحديد إنخفاض القيمة المرتبطة بها.

سوف ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تعديلات وإفصاحات إضافية تتعلق بالأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها. إن تطبيق معايير أخرى ليس من المتوقع أن يكون له تأثيراً مادياً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب - أسس التجميع

أعدت البيانات المالية للشركات التابعة للمجموعة كما في تاريخ تقرير البنك الأم لتحضير هذه البيانات المالية المجمعة.

(1) شركات تابعة

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك الأم. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك الأم القدرة بشكل مباشر أو غير مباشر على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة لتستفيد من أنشطتها. تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة على أساس البنود المتماثلة، من تاريخ انتقال السيطرة إلى البنك الأم وحتى تاريخ زوال السيطرة.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم إستبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

يتم إظهار حصة الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة للمجموعة في بند مستقل من حقوق الملكية. إن حصة الحصص غير المسيطرة تتكون من تلك الحصة في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة في التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

(2) شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري، وليس سيطرة، عموماً تكون مرفقة بـ 20% حتى 50% في حقوق التصويت. إن المعالجة المحاسبية للإستثمارات في شركات زميلة هي على طريقة حقوق الملكية يعترف بها مبدئياً على سعر التكلفة، ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة في معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم إستبعاد الخسائر مالم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة لإعداد البيانات المالية المجمعة. استخدمت نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة كما الأحداث المتماثلة الظروف.

بعد عملية الإقترناء، إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل المجمع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تجاوزت حصة الخسارة في الشركة الزميلة حصته في الشركة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لا حقة إلا إذا قامت بالتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الاستثمار سنويا.

ج - دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن تملك الشركات التابعة باستخدام طريقة الشراء. تقاس تكلفة الاقتناء كإجمالي القيمة العادلة في تاريخ التبادل لكل من الموجودات والالتزامات الفعلية أو المفترضة وأدوات الملكية الصادرة من المجموعة والمنقولة لتكون في حيازة الشركة المشتراة بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة تتعلق بعملية الدمج. إن الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها والخاصة بالشركة المشتراة والتي توافق الشروط المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 يتم تسجيلها بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء فيما عدا الموجودات غير المتداولة (أو المجموعات المستبعدة) والمصنفة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 «الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة» حيث يتم تسجيلها بقياسها بالقيمة العادلة مخصصا منها تكاليف البيع.

إن حصة الحصص غير المسيطرة للمساهمين في الشركة المشتراة تقاس مبدئيا بنسبتهم في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها.

د - نقد وأرصدة قصيرة الأجل

يتضمن النقد والأرصدة قصيرة الأجل نقد في الصناديق والحسابات الجارية لدى البنوك والأرصدة التي لدى بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال 7 أيام .

هـ - الأدوات المالية

(1) التصنيف والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كأدوات مالية «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل»، و«محتفظ بها حتى الاستحقاق»، و«قروض ومدينون»، و«متاحة للبيع». تصنف المطلوبات المالية بأنها خلاف ما هو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل». يتم مبدئيا إدراج جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة زائدا تكلفة العمليات المتعلقة مباشرة باقتناء الأدوات المالية باستثناء الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تحدد إدارة البنك التصنيف المناسب لكل أداة عند الاقتناء.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشتمل الموجودات المالية «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» على بندين فرعيين هما : «محتفظ بها بغرض التداول» و«تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء». يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به بغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساسا لغرض بيعه في المدى القصير. يتم تصنيف الموجودات المالية كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من قبل الإدارة عند الاقتناء إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقا لإدارة المخاطر أو لاستراتيجية الاستثمار المؤقتة. إن مشتقات الأدوات يتم تصنيفها كمحتفظ بها للتداول، إلا إذا تم تصنيفها كأداة تحوط. يتم لاحقا إعادة قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيير في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

محتفظ بها حتى الإستحقاق

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية وليست ضمن القروض والمدينون، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها استحقاق ثابت والتي يكون لدى المجموعة النية الإيجابية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى الإستحقاق. ويتم لاحقا إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة وذلك باستخدام طريقة العائد الفعلي ناقصا أي مخصص لهبوط القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

قروض ومدينون

إن القروض والمدينين ليسو من مشتقات الموجودات المالية، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وكذلك ليست مدرجة في سوق نشط. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة العائد الفعلي ناقصاً أي مخصص لهبوط القيمة.

متاحة للبيع

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية، وهي غير متضمنة في أي من التصنيفات المشار إليها أعلاه والتي يتم اقتناؤها بصورة رئيسية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن والتي يمكن بيعها في حال وجود حاجة إلى سيولة أو عند تغير أسعار الفائدة أو أسعار الأسهم. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في احتياطي التقييم العادل في الدخل الشامل الآخر. في حالة بيع أو هبوط قيمة الموجودات المتاحة للبيع، فإنه يتم تحويل أي تعديلات سابقة على القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل المجمع.

(2) المطلوبات المالية

تصنف المطلوبات المالية بأنها «خلاف ما هو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» وهذه المطلوبات المالية يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة استناداً إلى طريقة العائد الفعلي.

(3) التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرف تعاقدي لهذه الأدوات. لا تتحقق الموجودات المالية عندما تفقد المجموعة السيطرة على الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية التي تضمنتها الموجودات المالية أو عندما تحول المجموعة ماديًا جميع المخاطر والعوائد المرتبطة بالملكية أو عندما لا يحول ولا يحتفظ ماديًا بجميع المخاطر والعوائد وعندما يفقد السيطرة على الأصل أو جزء منه. إذا قامت المجموعة بالإحتفاظ في السيطرة، يجب تحقق الموجودات المالية لحد الإرتباط المستمر للموجودات المالية ولا تتحقق المطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد بالعقد.

يتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية بإستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في الإيرادات طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الإعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

(4) مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

عند الدخول في عقود مشتقات محددة كتحوط للقيمة العادلة أو كتحوط التدفق النقدي لموجودات أو مطلوبات معترف بها، فإن المجموعة تقوم بإحتسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفائها لشروط معينة.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تم تصنيفها كتحوط بالقيمة العادلة وأي تغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحوطة والخاص بتحوط المخاطر، في بيان الدخل المجمع.

الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتحوط التدفق النقدي يتم الاعتراف بها في احتياطي التحوط في الدخل الشامل الآخر. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل المجمع. إذا نتج عن العملية المتوقعة أو الالتزام النهائي الاعتراف بأصل غير مالي أو مطلوب غير مالي، عندئذ يجب إستبعاد الأرباح والخسائر التي تم الاعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتسجيلها في القياس المبدئي لتكلفة الموجودات أو المطلوبات. وخلافاً لذلك، فإن أي أرباح أو خسائر تراكمية مسجلة في حقوق الملكية يتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع للفترة التي يؤثر فيها الإلتزام المحوطة النهائي أو العملية المتوقعة على بيان الدخل المجمع.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

إذا لم تستوفي معاملات المشتقات تلك، معاملتها محاسبيا على مبادئ محاسبة التحوط بموجب القواعد الخاصة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، في الوقت الذي تقوم فيه بتوفير تحوط إقتصادي فعال وفقا لسياسات إدارة المخاطر في المجموعة، فإنها تعالج كمشتقات محتفظ بها للمناجزة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجموع.

(5) الضمانات المالية

ضمن الأنشطة الاعتيادية تمنح المجموعة ضمانات مالية متضمنة إتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية لصالح عملائها، يتم الاعتراف مبدئيا بالضمانات المالية كمطلوبات في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة مقدماً. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجموع. لاحقاً يتم إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منها الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائناً، يتم تحميل القيمة الحالية التدفقات النقدية المتوقعة مخصوماً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجموع.

(6) القروض المعاد جدولتها

تعيد المجموعة جدولة القروض المستحقة والتي لم تنخفض قيمتها من خلال الاتفاق على شروط جديدة، عندما يعاد جدولة القرض يتم تطبيق الشروط الجديدة لتحديد ما إذا كان القرض سيظل مستحقاً. يتم إعادة جدولة القروض المستحقة والتي انخفضت قيمتها ويستمر إدراجها مع القروض غير المنتظمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

(7) تقاوص الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجموع عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم سداد الأصل وسداد الإلتزام في أن واحد.

(8) القيم العادلة

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في أسواق مالية منظمة من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر طلب بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدماً أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق بإستخدام المعدل السوقي السائد لنماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال إستخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

(9) التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الإعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

(10) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن أحد الموجودات المالية أو مجموعة الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة الموجودات المالية إذا كان هناك دليل موضوعي للانخفاض، كنتيجة لحدث أو أكثر يقع بعد الاعتراف المبدئي للأصل (حدث خسارة) وكان لهذه الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأحد الموجودات المالية أو مجموعة الموجودات المالية المحددة، ويمكن تقديرها بشكل موثوق به. تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض على أساس فردي للموجودات الهامة وبصورة مجمعة للموجودات الأخرى. إن المعيار الذي تقوم المجموعة بإستخدامه لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض يتضمن :

1. الموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة :

- أ - الرصيد المدين في الحساب الجاري متجاوزا لحد السحب المقرر للمقترض بصورة مستمرة، وتزيد نسبة التجاوز عن 10% من حد السحب.
- ب - وجود رصيد مدين بدون حد مسموح به، بغض النظر عن قيمة هذا الرصيد.
- ج - إذا استحققت التسهيلات الائتمانية ولم يتم تجديدها في ضوء ما يسفر عنه المركز المالي للمقترض.
- د - إذا لم يتم سداد أقساط القرض في تواريخ استحقاقها.
- هـ - تدهور المركز المالي لكفيل المقترض.
- و - إذا قام المقترض بمخالفة أي من العهود المتفق عليها، مما قد يؤثر سلبا على الائتمان.
- ز - إذا تم وضع المقترض أو الكفيل تحت التصفية أو الإفلاس.
- ح - وجود دلائل تؤكد عدم قدرة العميل على الوفاء بالتسهيلات غير النقدية في تاريخ الاستحقاق.
- ط - إذا تخلف المقترض عن سداد أي التزام لبنوك أو مؤسسات مالية أخرى.
- ي - إتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل أو كفيله من جانب أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى للمطالبة بالدين.
- ك - انخفاض النشاط في حساب العميل بحيث :
- 1 - لا يوجد أرصدة في الحساب لأخر ستة أشهر حتى إذا كان المبلغ المتبقي لا يتجاوز حد السحب.
- 2 - الأرصدة الدائنة في الحساب خلال السنة غير كافية لتغطية الفوائد المدينة.
- ل - عدم انتظام التوثيق الذي يؤثر على احتمالات استرداد القرض.

عندما يصبح القرض غير قابل للتحويل، يتم شطبته مقابل حساب مخصص الانخفاض المتعلق به.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية النقدية و0.5% للتسهيلات الائتمانية غير النقدية غير الخاضعة لمخصص وغير المتضمنة لضمانات معينة.

إن مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مثل القروض والسلفيات يقاس بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة متضمنة المبالغ المستردة من الضمانات والرهونات مخصومة بالسعر الأصلي للفائدة الفعلية للأصل المالي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المسترد من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل المجمع. في فترة لاحقة، إذا انخفض مبلغ الخسارة في القيمة وكان هذا الانخفاض متعلق بشكل موضوعي بحدث وقع بعد إدراج الانخفاض، يتم عكس خسارة الانخفاض المدرجة سابقا من خلال تعديل حساب المخصص. إن مبلغ الانعكاس يدرج في بيان الدخل المجمع في بند خسائر انخفاض في القيمة محملة على خسائر ائتمانية.

2. الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع :

في حالة الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع، فإن أي انخفاض مطول أو مؤثر في القيمة العادلة للموجودات بحيث يصبح أقل من التكلفة يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقاس الخسارة التراكمية بالفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية ناقصا أية خسائر انخفاض لهذا الأصل المالي والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل المجمع. إذا زادت القيمة العادلة لأداة مديونية مصنفة كمتاحة للبيع في فترة لاحقة، وارتبطت الزيادة بشكل موضوعي بحدث وقع قبل إدراج



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

خسائر الإنخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر فإنه يمكن عكس خسائر الإنخفاض في القيمة بالمبلغ المعكوس في بيان الدخل المجموع. إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الدخل المجموع للاستثمارات المتاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل المجموع.

و - عقارات ومعدات

يتم احتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لاعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى الدخل الشامل الآخر تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. إن انخفاض القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجموع. يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل.

يتم احتساب المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي :

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حسابات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دوريا لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجموع.

ز - شهرة وموجودات غير ملموسة

تتمثل الشهرة في الزيادة في تكلفة الاستحواذ عن حصة المجموعة في القيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة المستحوذ عليها من خلال عملية دمج الأعمال كما في تاريخ الاستحواذ. يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد بغرض مراجعتها لتحديد الانخفاض في قيمتها. يتم مراجعة الشهرة سنويا على الأقل لاختبار الانخفاض في القيمة وتدرج الشهرة بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة.

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم مراجعتها سنويا على الأقل لاختبار الانخفاض في قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

لغرض التأكد من وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الاستفادة من عملية الدمج. يتم سنويا مراجعة وحدات توليد النقد التي وزعت الشهرة عليها لاختبار الانخفاض في قيمتها، أو عندما يكون هناك دليل على انخفاض قيمة الوحدة، إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدات بقيمة انخفاض القيمة ثم تخفض باقي الموجودات في نفس الوحدة بأسلوب نسبي طبقا للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

في حالة استبعاد شركة تابعة أو شركة تحت السيطرة المشتركة، فإن المبالغ المتعلقة بالشهرة تدرج عند تحديد ربح أو خسارة الاستبعاد.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ح - أسهم البنك المشتراة

يتم إظهار ما يملكه البنك الأم من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. ولا تتمتع هذه الأسهم بأية توزيعات أرباح نقدية قد يقترحها البنك الأم.

يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن البيع في بند مستقل ضمن احتياطي أسهم البنك المشتراة في حقوق الملكية بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. إن هذه المبالغ غير قابلة للتوزيع عندما يحتفظ البنك بهذه الاسهم خلال الفترة.

ط - تحقق الإيراد

تتحقق أرباح ومصرفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية. إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لحصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات تبعاً لمبدأ الإستهقاق وذلك عند تقديم الخدمة، يتم تأجيل الاعتراف بأتعاب التزامات القروض للقروض المتوقعة سحبها مع كافة التكاليف المباشرة وتسجيلها كتعديلات في سعر الفائدة الفعلي للقروض، تتحقق أتعاب إدارة الموجودات في الفترة التي يتم تقديم الخدمة فيها.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ي - العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الأجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجموع.

إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع فتدرج ضمن احتياطي التقييم العادل في الدخل الشامل الآخر.

ك - مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزاي محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائياً وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة بإحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصرف على السنة بناء على مدد الخدمة المتراكمة كما في تاريخ بيان المركز المالي، وتعتبر المجموعة ذلك تقديراً يعتمد عليه لإحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

ل - موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها البنك بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

م - الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة :

• الآراء

إن أهم الآراء والتقديرات هو ما يلي :

- تصنيف الاستثمارات :

عند إقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» أو «محتفظ بها حتى الإستحقاق» أو «قروض ومدينون» أو «متاحة للبيع». تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» إذا تم إقتناءها مبدئياً بهدف بيعها في المدى القصير، أو إذا تم تصنيفها كذلك من قبل الإدارة عند الإقتناء المبدئي، أو إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو لإستراتيجية الاستثمار الموثقة. إن السندات غير المسعرة في سوق نشط يتم تصنيفها كـ «قروض ومدينون». يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كإستثمارات «متاحة للبيع».

- هبوط قيمة الاستثمارات :

تعتبر إدارة المجموعة أن إستثمارات الملكية المتاحة للبيع قد تعرضت لهبوط في قيمتها عند وجود هبوط مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة. إن تحديد ما إذا كان الهبوط مؤثر أو مطول قد يتطلب رأي مؤثر. كما أن المجموعة تقوم بالتقييم من خلال عوامل أخرى كالتغير في سعر الأسهم للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة. يمكن إعتبار الإنخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تدهور الحالة المادية للشركة المستثمر بها، أو لأداء القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.

• التقديرات المشكوك بها

إن الإفتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ بيان المركز المالي والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي :

- خسائر الهبوط في القيمة للقروض والسلفيات والإستثمارات في أدوات الديون :

تقوم المجموعة بمراجعة مشاكل القروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الديون بشكل ربع سنوي لتحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب مخصص وإدراجه ضمن بيان الدخل المجموع. وعلى وجه الخصوص، فإن ذلك يتطلب رأياً مؤثراً من الإدارة في تقدير مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية عندما يكون تحديد مستوى الانخفاض في القيمة مطلباً.

- تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة :

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المسعرة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة لأداة أخرى مماثلة أو طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والإفتراضات كذلك استخدام تقديرات وإفتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والقيم العادلة لاستثمارات الملكية غير المسعرة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

- انخفاض قيمة الشهرة والموجودات الغير ملموسة :

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة والموجودات الغير ملموسة سنوياً على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير «القيمة المستخدمة» للموجودات أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير «القيمة المستخدمة» يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

3 - نقد وأرصدة قصيرة الأجل

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
42,631	45,912	نقد وبنود نقدية
29,104	45,127	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
247,974	161,619	ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام
319,709	252,658	

يصنف النقد والأرصدة القصيرة الأجل كقروض ومدينين.

4 - سندات الخزنة والبنك المركزي

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
193,881	215,345	سندات خزنة
57,930	146,000	سندات البنك المركزي
251,811	361,345	

تصنف سندات الخزنة والبنك المركزي «كقروض ومدينين»، يتم شراء وبيع سندات الخزنة والبنك المركزي من وإلى بنك الكويت المركزي ضمن سياسة إدارة السيولة لدى المجموعة.

تصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق، وتحمل سندات الخزنة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5 - المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

أ - التصنيف

يتم تصنيف المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كقروض ومدينين.

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
801,375	242,973	إيداعات لدى بنوك
85,268	44,925	قروض وسلفيات إلى بنوك
56,639	8,225	مبالغ مستحقة من مؤسسات مالية أخرى
943,282	296,123	
(4,121)	(20,550)	ناقصا: مخصصات محددة
939,161	275,573	

ب - القروض غير المنتظمة

كما في 31 ديسمبر، بلغت القروض والسلفيات غير المنتظمة 37,413 ألف دينار كويتي (2008 : 4,121 ألف دينار كويتي) وهي موزعة بين تسهيلات ممنوحة قبل الغزو وبعد التحرير كالتالي :



إيضاحات دول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

2008			2009		
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي		
مخصصات متاحة	القيمة الفعلية للضمانات	رصيد القرض	مخصصات متاحة	القيمة الفعلية للضمانات	رصيد القرض
4,121	-	4,121	4,286	-	4,286
-	-	-	16,264	14,353	33,127
4,121	-	4,121	20,550	14,353	37,413

6 - قروض وسلفيات

أ - التصنيف

يتم تصنيف القروض والسلفيات كقروض ومدينين. إن طريقة المجموعة لتقييم تركيز مخاطر الائتمان بناء على أسباب منح القروض والسلفيات مبينه أدناه:

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
385,988	-	14	2,529	769	382,676	تجاري وصناعي
733,248	-	12,200	31	19,176	701,841	إنشائي وعقاري
268,601	-	-	-	1,189	267,412	مؤسسات مالية أخرى
418,247	-	-	-	-	418,247	أفراد
898,041	81,648	-	546	18,704	797,143	أخرى
2,704,125	81,648	12,214	3,106	39,838	2,567,319	

ناقصا:

(297,215)

مخصص هبوط في القيمة

2,406,910

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2008
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
394,549	-	13	2,278	521	391,737	تجاري وصناعي
706,937	-	11,728	-	1,119	694,090	إنشائي وعقاري
352,537	-	-	-	243	352,294	مؤسسات مالية أخرى
372,523	-	-	-	-	372,523	أفراد
803,528	72,692	-	-	-	730,836	أخرى
2,630,074	72,692	11,741	2,278	1,883	2,541,480	

ناقصا:

(199,693)

مخصص هبوط في القيمة

2,430,381

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ب - حركة مخصصات القروض والسلفيات

2008			2009			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
165,154	65,070	100,084	196,979	87,120	109,859	المخصصات في 1 يناير
(3,248)	-	(3,248)	(25)	-	(25)	مبالغ مشطوبة
5,053	-	5,053	5,467	-	5,467	فروقات تحويل
1,570	-	1,570	2,098	-	2,098	مستردات
(123)	-	(123)	(30)	-	(30)	مضاف لبنك الكويت المركزي
28,573	22,050	6,523	81,033	(12,084)	93,117	محمل على (مفرج من) بيان الدخل
196,979	87,120	109,859	285,522	75,036	210,486	المخصصات في 31 ديسمبر

إن سياسة المجموعة في احتساب مخصصات الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات تتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة.

بلغ المخصص المحدد للعام للسنة الحالية الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 285,522 ألف دينار كويتي (2008 : 196,979 ألف دينار كويتي) بالإضافة إلى مبلغ 11,693 ألف دينار كويتي (2008 : 2,714 ألف دينار كويتي) يخص الفوائد المعلقة (تمثل الفوائد غير المحصلة)، تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 17,521 ألف دينار كويتي (2008 : 17,910 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى. وبالإضافة إلى الحد الأدنى للمخصص العام، تحتفظ المجموعة بمخصصات إضافية بمبلغ 42,600 ألف دينار كويتي (2008 : 51,600 ألف دينار كويتي) زيادة عن متطلبات بنك الكويت المركزي.

ج - القروض غير المنتظمة

كما في 31 ديسمبر، بلغت القروض والسلفيات غير المنتظمة 462,104 ألف دينار كويتي (2008 : 137,500 ألف دينار كويتي) وهي موزعة بين تسهيلات ممنوحة قبل الغزو وبعد التحرير كالتالي :

2008			2009			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
مخصصات	القيمة الفعلية	رصيد	مخصصات	القيمة الفعلية	رصيد	
متاحة	للضمانات	القروض	متاحة	للضمانات	القروض	
93,403	-	93,403	98,840	-	98,840	ممنوحة قبل غزو الكويت في 1990
19,170	20,491	44,097	123,338	81,452	363,264	ممنوحة بعد تحرير الكويت في 1991
112,573	20,491	137,500	222,178	81,452	462,104	

تتضمن المخصصات المتاحة المشار إليها أعلاه مخصص للقيمة الأصلية للقروض والفوائد المعلقة (تمثل الفوائد غير المحصلة). عندما ينتفى الغرض من مخصص الديون الممنوحة قبل غزو الكويت في عام 1990، يتم ردها لحساب بنك الكويت المركزي.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

7 - استثمارات أوراق مالية

2009 ألف دينار كويتي	2008 ألف دينار كويتي	
6,292	7,598	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل: أسهم مسعرة
2,156	3,379	قروض ومدينون: سندات غير مسعرة
1,252	1,252	متاحة للبيع: سندات مسعرة
8,536	9,642	سندات غير مسعرة
126,566	31,879	أسهم مسعرة
38,964	51,548	أسهم غير مسعرة
38,378	25,194	أخرى
222,144	130,492	

حققت المجموعة خلال السنة مبلغ 7,491 ألف دينار كويتي (2008 : خسارة غير محققة 9,255 ألف دينار كويتي) في الدخل الشامل الآخر نتجت عن تغيرات في القيمة العادلة، وتحويل ربح قدره 5,411 ألف دينار كويتي (2008 : 4,658 ألف دينار كويتي) إلى بيان الدخل والذي نتج عن بيع أوراق مالية متاحة للبيع، كما تم تحميل بيان الدخل المجمع بخسائر إنخفاض في القيمة بمبلغ 30,517 ألف دينار كويتي (2008 : 27,208 ألف دينار كويتي).

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم غير مسعرة بقيمة 4,230 ألف دينار كويتي (2008 : 8,904 ألف دينار كويتي)، نظرا لعدم توافر طريقة موثوقة بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات. وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الهبوط في القيمة، إذا وجد.

8 - إستثمارات في شركة زميلة

تمتلك المجموعة 32% (2008 : 32%) ملكية في بنك الشام، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

إن الحصة في الموجودات والمطلوبات والإيرادات ونتائج الشركة الزميلة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 كما يلي :

2009 ألف دينار كويتي	
	الحصة في موجودات ومطلوبات الشركة الزميلة :
21,357	موجودات متداولة
1,251	موجودات غير متداولة
18,887	مطلوبات متداولة
-	مطلوبات غير متداولة
3,721	صافي الموجودات

الحصة في صافي إيرادات ونتائج الشركة الزميلة :
صافي الإيرادات
نتائج الفترة

(105)
(2,345)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

إن الإستثمار كان تضمن سابقاً في أسهم غير مسعرة متاحة للبيع ولم يتم المحاسبة عنه في حقوق الملكية نتيجة لقيمتها الغير مادية.

9- شهرة وموجودات غير ملموسة

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,765	1,765	شهرة
16,897	16,752	موجودات غير ملموسة
18,662	18,517	

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 16,185 ألف دينار كويتي (2008 : 16,185 ألف دينار كويتي) وبراءات بمبلغ 43 ألف دينار كويتي (2008 : 57 ألف دينار كويتي) وقيمة علاقة عميل بمبلغ 524 ألف دينار كويتي (2008 : 655 ألف دينار كويتي). ليس لرخصة السمسرة عمر افتراضي محدد. كما في 31 ديسمبر 2009. لم يكن هناك دليل موضوعي على أي انخفاض في قيمة هذا الأصل وسوف يتم إطفاء قيمة علاقة العميل على مدار فترة خمس سنوات.

10- موجودات أخرى

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
17,073	1,369	فوائد مدينة مستحقة
48,846	-	المستحق من بيع أوراق مالية محلية
119,732	26,907	أخرى
185,651	28,276	

تصنف الموجودات الأخرى كقروض ومدينين.

11- المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
140,374	8,923	المستحق إلى البنوك:
251,471	197,261	حسابات جارية وإيداعات طلب ودائع لأجل
391,845	206,184	
107,223	44,917	المستحق إلى مؤسسات مالية أخرى:
543,625	792,913	حسابات جارية وإيداعات طلب ودائع لأجل
650,848	837,830	
1,042,693	1,044,014	



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

12- ودائع العملاء

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
274,692	271,281	حسابات جارية وإيداعات طلب
238,694	271,761	حسابات توفير
17,138	23,337	ودائع تحت الطلب
2,114,316	1,475,530	ودائع لأجل
2,644,840	2,041,909	

13- مطلوبات أخرى

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
36,774	14,027	فوائد مستحقة الدفع
18,414	2,401	إيرادات مؤجلة
22,460	21,652	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
5,125	383	مستحقات تتعلق بالموظفين
38,952	380,156	أخرى
121,725	68,619	

14- حقوق الملكية

أ - رأس المال

يتكون رأس المال من 1,272,022,346 (2008 : 1,272,022,346) سهماً عادياً مصرح ومكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 3 «كفاية رأس المال» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب - أسهم البنك المشتراة

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	70,000	عدد أسهم البنك المشتراة
-	0.01	نسبة أسهم البنك المشتراة
-	75	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
-	67	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم البنك المشتراة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك.

ج- علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

د - الإحتياطي القانوني والإحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 1960 والنظام الأساسي للبنك الأم، قام البنك الأم بتحويل لا شيء ألف دينار كويتي (2008 : 3,029 ألف دينار كويتي) إلى الإحتياطي القانوني. ليصل إلى نسبة 50% من رأس المال.

إن توزيع هذا الإحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك الأم، كما أن هذا الإحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2009 و2008 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

هـ- إحتياطي أسهم البنك المشتراة

يمثل هذا الإحتياطي أي أرباح أو خسائر ناتجة عن بيع أسهم البنك الأم المشتراة المحتفظ بها وهو غير قابل للتوزيع.

و - إحتياطي إعادة تقييم عقارات

تمثل الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقارات. يؤخذ الرصيد في هذا الإحتياطي مباشرة إلى الأرباح المحتفظ بها عند بيع الموجودات.

ز - إحتياطي التقييم العادل

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية «المتاحة للبيع». يؤخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى بيان الدخل المجمع عند بيع الموجودات الخاصة به أو هبوط قيمتها.

ح - توزيعات أرباح مقترحة وأسهم منحة:

أوصى مجلس الإدارة بعدم توزيع أي أرباح نقدية، كما تخضع هذه التوصية لموافقة المساهمين.

إعتمدت الجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ 11 مارس 2009، توزيعات أرباح نقدية بمعدل 40 فلس لكل سهم (بمبلغ 50,881 ألف دينار كويتي) لسنة 2008.

15- إيرادات الفوائد

2009 ألف دينار كويتي	2008 ألف دينار كويتي	
155,880	194,405	قروض وسلفيات للبنوك والعملاء
11,000	53,473	معاملات وإيداعات ما بين البنوك
6,819	9,291	سندات واستثمارات أخرى
173,699	257,169	

تحتوي إيرادات الفوائد إفراج بمبلغ 3,476 ألف دينار كويتي (2008 - 3,277 ألف دينار كويتي) ناتجة عن تسويات على التقديرات المعدلة للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدلات الفائدة الأصلية المتعاقد عليها من محفظة القروض المنتظمة التي تم تعديل شروطها خلال عامي 2007 و2008 وكما في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ 202 ب س ر س أ/ 2007 بتاريخ 13 فبراير 2007 وتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / 105 بتاريخ 23 إبريل 2008 .



إيضاحات دول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

16- مصاريف الفوائد

2009	2008	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(44,454)	(102,334)	إيداعات عملاء
(25,193)	(37,681)	معاملات وإيداعات ما بين البنوك
-	(586)	قروض طويلة الأجل وقروض مساند
(69,647)	(140,601)	

17- صافي ربح من استثمار في أوراق مالية

2009	2008	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
488	(6,000)	ربح (خسارة) غير محققة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(1,474)	327	ربح (خسارة) محقق من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
19,589	40,315	ربح محقق من بيع استثمارات متاحة للبيع
18,603	34,642	

18- إيرادات تشغيل أخرى

2009	2008	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
706	1,198	المسترد عن مصاريف اتصالات
60	71	إيرادات إيجارات
66	128	أخرى
832	1,397	

19- عمومية وإدارية

2009	2008	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(1,684)	(1,504)	إشغال وعقارات
(1,288)	(1,301)	نظم معلومات وتكاليف برامج
(1,034)	(1,537)	تسويق وعلاقات عامة
(2,232)	(2,166)	خدمات مهنية
(303)	(393)	إتصالات
1,036	(6,365)	مصاريف إدارية أخرى
(5,505)	(13,266)	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

20 - هبوط القيمة ومخصصات أخرى

تم خلال السنة (تحميل) إفراج المبالغ التالية في بيان الدخل المجمع :

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(6,523)	(113,112)	قروض وسلفيات للعملاء - محدد
(22,050)	12,084	قروض وسلفيات للعملاء - عام
(27,208)	(30,517)	استثمارات أوراق مالية
(1,202)	379	تسهيلات غير نقدية
(706)	352	مخصصات أخرى
(57,689)	(130,814)	

21 - ضرائب ومساهمات

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(2,563)	-	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(1,024)	(3)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(967)	(3)	الزكاة
(4,554)	(6)	

تمثل ضريبة دعم العمالة الوطنية التزام البنك بدفع 2.5% من صافي الربح وذلك وفقا لقرار وزارة المالية رقم 2006/24.

تحتسب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح السنة بعد خصم المحول إلى الاحتياطي القانوني.

تمثل الزكاة التزام المجموعة بدفع 1% من صافي الربح وفقا لقرار وزارة المالية رقم 2007/58.

22 - ربحية السهم

2008	2009	
100,655	146	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك الأم (ألف دينار كويتي)
1,272,022	1,272,022	المتوسط المرجح للأسهم المصرح والمكتتب بها (العدد بالآلاف)
(23,442)	(41)	ناقصا : المتوسط المرجح لأسهم البنك المشترية المحتفظ بها (العدد بالآلاف)
1,248,580	1,271,981	
80.6	0.1	ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك الأم (فلس)



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

23 - شركات تابعة

شركة	البلد	النشاط الأساسي	الملكية
شركة التجاري للإستثمار	الكويت	استثمار مصرفي	100 %
الإتحاد للوساطة المالية	الكويت	خدمات وساطة	80 %

24 - معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافاً معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصاً رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. إن مثل تلك المعاملات قد منحت وحددت لها أسعاراً فائدة وضمانات بنفس الشروط الأساسية السائدة في ذلك الوقت بالنسبة لعمليات مماثلة لها مع أطراف ليسوا ذوي صلة ولم تتضمن أكثر من القدر الطبيعي من المخاطر. إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي كانت كالتالي :

2008			2009		
القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي
أعضاء مجلس الإدارة					
34,908	2	1	17,048	7	1
11	3	1	2	4	3
511	16	7	2,290	17	7
الجهاز التنفيذي					
298	1	14	236	4	4
13	6	9	5	6	6
5,464	31	14	3,064	28	13

إن القروض الممنوحة لمجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا والأعضاء التابعين تستحق خلال 5 سنوات وتحمل بفائدة ما بين 2.00% إلى 6.00% (2008 : بين 5.00% إلى 7.75%). إن القروض الممنوحة مضمونة برهن عقارات واسهم. إن القيمة العادلة لتلك الضمانات قد بلغت 6,031 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2009 (2008 : 55,649 ألف دينار كويتي).

إن تفاصيل مزايا الإدارة العليا المتضمنة في بيان الدخل المجمع هي كما يلي :

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(1,293)	(1,206)	رواتب ومزايا قصيرة الأجل الأخرى
(17)	(20)	مزايا بعد التوظيف
(219)	(87)	مزايا نهاية الخدمة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

25 - القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مقابله مبادلة أو تسوية أصل أو التزام أو أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت. يستند تعريف القيمة العادلة على فرضية إستمرارية المجموعة وعدم وجود نية أو إحتياج للتصفية أو تقليص حجم عملياته بشكل جوهري أو تنفيذ إحدى العمليات بشروط ليست في صالحه.

يتم تقدير القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل بفوائد ولم تظهر في المركز المالي المجموع للمجموعة بالقيمة العادلة بإستخدام أسعار الفائدة السائدة على الديون ذات الصفات المتشابهة في الخطر الائتماني والمدة المتبقية حتى تاريخ الإستحقاق. تقارب القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية قيمتها العادلة.

تستخدم المجموعة تقنيات تقييم متسلسلة إعتماًداً على مدخلات تقنيات التقييم مشاهدة أو غير مشاهدة. مدخلات مشاهدة تعكس معلومات تجارية مأخوذة من مصادر مستقلة - مدخلات غير مشاهدة تعكس الإفتراضات التجارية للمجموعة.

- 1 - المستوى الأول : أسعار متداولة في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متطابقة.
 - 2 - المستوى الثاني : مدخلات غير أسعار متداولة متضمنة في المستوى الأول ومشاهدة الموجودات أو المطلوبات إما مباشرة أو غير مباشرة.
 - 3 - المستوى الثالث : مدخلات للموجودات والمطلوبات ليست بالإعتماد على معلومات تجارية مشاهدة (مدخلات غير مشاهدة).
- أدوات مالية مسجلة بالقيمة العادلة بالإعتماد على المستوى التسلسلي للقيمة العادلة هي كما يلي :

ألف دينار كويتي			كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	المستوى الثاني	المستوى الأول	
6,292	-	6,292	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
			أسهم
2,156	2,156	-	قروض ومدينين
			سندات
9,788	9,788	-	موجودات مالية متاحة للبيع
			سندات
203,908	48,825	155,083	اسهم
222,144	60,769	161,375	مجموع الموجودات
			مطلوبات مالية مصنفة بالقيمة العادلة
(2)	-	(2)	مبادلات سعر الفائدة
(2)	-	(2)	



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

26 - الأدوات المالية

أ - إستراتيجية إستعمال الأدوات المالية :

تتعلق أنشطة المجموعة (كبنك تجاري) بشكل رئيسي بإستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع إحتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصرا على القروض والسلفيات إذ يتعاقد البنك على ضمانات والتزامات أخرى كالاتمادات المستندية وكفالات الإنجاز والسندات الأخرى.

يصاحب إستخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لإستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءا من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب - إدارة المخاطر العامة :

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر المنافع في ومن خلال كل قطاعات العمل. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الأرباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 4 «إدارة المخاطر» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي :

(1) مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الإدارة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ب) «إدارة المخاطر - مخاطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - تركيز مخاطر الائتمان:

إن تركيز مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان تظهر في إيضاح رقم 6.

ب - أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية
إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
319,709	252,658	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
251,811	361,345	سندات الخزنة والبنك المركزي
943,282	296,123	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,257,551	2,285,878	قروض وسلفيات - شركات
372,523	418,247	قروض وسلفيات - أفراد
14,273	11,944	سندات
185,651	28,276	موجودات أخرى
4,344,800	3,654,471	

مخاطر الائتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية العمومية

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
252,065	34,223	قبولات مصرفية
562,471	184,845	اعتمادات مستندية
1,122,408	849,666	خطابات ضمان
42,251	40,230	أخرى
1,979,195	1,108,964	
6,323,995	4,763,435	

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان، بإفتراض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الإلتزامات تنتهي أو تلغى بدون تمويلها.

ج- الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق الارشادات الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 6 «تخفيض خطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

د - جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني:

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة :



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ألف دينار كويتي					
القيمة العادلة للرهن	منخفضة القيمة القيمة	مستحقة وغير منخفضة القيمة 0 - 90 يوما	ليست مستحقة وغير منخفضة القيمة		
			درجة عادية	درجة قياسية	درجة عليا
كما في 31 ديسمبر 2009					
82,350	446,220	10,563	918,060	901,469	9,567
14,353	37,342	-	6,113	77	1,392
-	15,883	-	-	402,364	-
96,703	499,445	10,563	924,173	1,303,910	10,959
كما في 31 ديسمبر 2008					
44,302	125,856	41,443	484,615	1,506,961	85,763
-	4,121	-	78,680	1,197	1,270
-	11,644	1,269	-	372,523	-
44,302	141,621	42,712	563,295	1,880,681	87,033

إن نظام تصنيف الخطر للمجموعة يعتبر منهجا نظاميا لتحليل عوامل الخطر المرتبطة بتمديد الائتمان. تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك وللصنيف الداخلي لعملاء الشركات. إن المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تصنيف خطر العملاء تتضمن الحالة المالية والأداء، وجودة الإدارة والمعلومات المالية، وهيكل التسهيل، والضمانات، وترتيبات الدعم وخطر الدولة، إذا كان مناسباً. يتبع النظام مقياساً من 1 إلى 10 حيث يعتبر 1 أفضل خطر و10 السيء. إن الدرجات العليا والقياسية والعادية يتم تحديدها بناءً على الأسس التالية:

داخلي	خارجي
درجة عليا	تقديرات أأ وأأ وأ
درجة قياسية	تقدير ب ب ب
درجة عادية	أقل من ب ب ب وغير مقيمة
1 إلى 4 درجات	
5 و 6 درجات	
7 إلى 8 درجات	

هـ - تركيز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

2008		2009	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات

القطاع الجغرافي:

1,602,919	3,241,687	906,566	3,322,125
217,525	905,787	125,673	213,893
89,013	97,800	72,223	4,241
53,295	11,931	1,557	6,232
16,443	-	2,945	4,136
1,979,195	4,257,205	1,108,964	3,550,627

القطاع حسب النشاط:

127,332	251,810	141,537	361,345
774,426	374,667	201,526	337,345
477,570	673,558	542,445	669,299
427,260	1,715,269	97,008	979,767
172,607	1,241,901	126,448	1,202,871
1,979,195	4,257,205	1,108,964	3,550,627

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

و - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان:

يستخدم البنك في سياق نشاطه الطبيعي أدوات مالية مشتقة لإدارة تعرضه لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعين.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للأداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعين والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

إن ربح وخسارة التقييم العادل للمشتقات المحتفظ بها لغرض التداول يتم تحميله على قائمة الدخل المجموع.

القيمة الاسمية على أساس الاستحقاق					
القيمة العادلة الف	حتى شهر الف	3 - 1 أشهر الف	3 - 12 شهور الف	أكثر من سنة الف	المجموع الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الأرصدة الاسمية 2009					
(19)	-	30,128	-	-	30,128
عقود العملات الأجنبية - الأجلة					
(2)	-	74	-	-	74
عقود تبادل أسعار الفائدة					
(21)	-	30,202	-	-	30,202
الأرصدة الاسمية 2008					
41	115,459	3,727	-	-	119,186
عقود العملات الأجنبية - الأجلة					
(11)	-	-	-	213	213
عقود تبادل أسعار الفائدة					
30	115,459	3,727	-	213	119,399

(2) مخاطر السوق:

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ج) «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - مخاطر سعر الفائدة:

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (هـ) «إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

إن حساسية المجموعة للفوائد ومجال أسعار الفائدة الفعلية على موجوداته ومطلوباته والتي تحمل بفوائد هي كالتالي :

سعر الفائدة الفعلي %		ألف دينار كويتي					كما في 31 ديسمبر 2009
		غير حساسة لأسعار الفائدة	أكثر من سنة	3 – 12 شهر	1 – 3 أشهر	حتى شهر	
الموجودات:							
0 - 2	252,658	35,138	-	-	-	217,520	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
2 - 3	361,345	-	5,338	151,076	100,188	104,743	سندات الخزانة والبنك المركزي المستحق من البنوك والمؤسسات
1 - 5	275,573	16,305	-	15,865	94,121	149,282	المالية الأخرى
3 - 8	2,406,910	(126,508)	1,346	5,108	239,540	2,287,424	قروض وسلفيات
1 - 3	222,144	204,542	-	6,608	8,561	2,433	استثمارات في أوراق مالية
-	3,721	3,721	-	-	-	-	استثمار في شركة زميلة
-	28,276	26,396	-	46	335	1,499	موجودات أخرى
	3,550,627	159,594	6,684	178,703	442,745	2,762,901	
المطلوبات:							
							المستحق إلى البنوك
1 - 3	1,044,014	23,276	-	446,147	244,983	329,608	والمؤسسات المالية الأخرى
0 - 3	2,041,909	271,269	5,376	268,214	515,475	981,575	ودائع العملاء
-	68,619	60,002	-	562	942	7,113	مطلوبات أخرى
	3,154,542	354,547	5,376	714,923	761,400	1,318,296	
			1,308	(536,220)	(318,655)	1,444,605	مجموع فجوة سعر الفائدة

سعر الفائدة الفعلي %	ألف دينار كويتي					كما في 31 ديسمبر 2008	
	المجموع	غير حساسة لأسعار الفائدة	أكثر من سنة	3 – 12 شهر	1 – 3 أشهر		حتى شهر
الموجودات:							
0 - 4	319,709	27,823	-	-	-	291,886	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
2 - 4	251,811	264	5,339	129,486	65,270	51,452	سندات الخزانة والبنك المركزي
							المستحق من البنوك والمؤسسات
6 - 7	939,161	-	14,590	182,835	334,712	407,024	المالية الأخرى
4 - 9	2,430,381	(73,010)	22,242	81,640	167,639	2,231,870	قروض وسلفيات
4 - 5	130,492	111,571	-	8,311	7,826	2,784	استثمارات في أوراق مالية
-	185,651	152,180	-	2,391	2,677	28,403	موجودات أخرى
	4,257,205	218,828	42,171	404,663	578,124	3,013,419	
المطلوبات:							
							المستحق إلى البنوك
3 - 5	1,042,693	44,380	-	201,266	158,178	638,869	والمؤسسات المالية الأخرى
0 - 5	2,644,840	261,441	1,515	507,329	675,581	1,198,974	ودائع العملاء
-	121,725	113,162	545	2,328	1,300	4,390	مطلوبات أخرى
	3,809,258	418,983	2,060	710,923	835,059	1,842,233	
			40,111	(306,260)	(256,935)	1,171,186	مجموع فجوة سعر الفائدة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

إن التأثير على قائمة الدخل إستناداً إلى فجوة إعادة التسعير على مدى سنة واحدة هو كالتالي:

2008		2009		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
التأثير على بيان الدخل		التأثير على بيان الدخل		
±@%2	±@%1	±@%2	±@%1	
17,192	8,596	19,188	9,594	دينار كويتي
8	4	921	461	دولار أمريكي
220	110	64	32	عملات أخرى
± 17,420	± 8,710	± 20,173	± 10,087	

ب - مخاطر العملة:

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. كما يتم أيضاً استخدام معاملات التحوط لإدارة مخاطر العملات الأخرى. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ج). «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

كان لدى المجموعة في 31 ديسمبر صافي التعرضات الجوهرية الآتية بالعملات الأجنبية:

2008		2009		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
				صافي الموجودات (المطلوبات)
(1,851)	(4,062)			دولار أمريكي
39	(222)			يورو
(52)	1,238			ريال سعودي
342	47			فرنك سويسري
338	372			درهم إماراتي
(11)	(162)			جنيه استرليني
-	(1)			ين ياباني
1,833	1,334			أخرى - موجودات
(132)	(110)			أخرى - مطلوبات
506	(1,566)			

يلخص الجدول التالي تعرض المجموعة لخطر تغيرات العملة الأجنبية. يتضمن الجدول الأدوات المالية لبنود الميزانية وبند خارج الميزانية بقيمتها الدفترية مصنفة حسب العملة:



إيضاحات دول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	عملات أخرى	دولار أمريكي	دينار كويتي	
الموجودات:				
252,658	14,330	138,333	99,995	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
361,345	-	-	361,345	سندات الخزانة والبنك المركزي
275,573	43,084	229,228	3,261	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,406,910	13,352	191,876	2,201,682	قروض وسلفيات
222,144	825	19,938	201,381	استثمارات في أوراق مالية
3,721	-	-	3,721	استثمارات في شركة زميلة
28,276	604	1,737	25,935	موجودات أخرى
3,550,627	72,195	581,112	2,897,320	
المطلوبات:				
1,044,014	45,485	126,139	872,390	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,041,909	19,798	455,373	1,566,738	ودائع العملاء
68,619	7,796	9,271	51,552	مطلوبات أخرى
3,154,542	73,079	590,783	2,490,680	
396,085	(884)	(9,671)	406,640	صافي المركز المالي للميزانية العمومية
1,108,964	141,573	203,857	763,534	المطلوبات المحتملة

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2008
المجموع	عملات أخرى	دولار أمريكي	دينار كويتي	
الموجودات:				
319,709	13,191	181,651	124,867	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
251,811	-	-	251,811	سندات الخزانة والبنك المركزي
939,161	8,699	875,962	54,500	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,430,381	18,006	193,213	2,219,162	قروض وسلفيات
130,492	776	26,827	102,889	استثمارات في أوراق مالية
185,651	495	35,115	150,041	موجودات أخرى
4,257,205	41,167	1,312,768	2,903,270	
المطلوبات:				
1,042,693	5,700	75,115	961,878	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,644,840	31,014	1,310,514	1,303,312	ودائع العملاء
121,725	189	24,330	97,206	مطلوبات أخرى
3,809,258	36,903	1,409,959	2,362,396	
447,947	4,264	(97,191)	540,874	صافي المركز المالي للميزانية العمومية
1,979,795	234,722	860,521	884,552	المطلوبات المحتملة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

إن الأثر الناتج عن التغير في سعر العملة، مع الاحتفاظ بالمتغيرات الأخرى ثابتة على الربح وحقوق الملكية هي كالتالي :

كما في 31 ديسمبر 2009

ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
التأثير على حقوق الملكية		التأثير على بيان الدخل		
@%2	@%1	@%2	@%1	
350	175	(82)	(41)	دولار أمريكي
16	8	(4)	(2)	يورو
-	-	24	12	ريال سعودي
-	-	8	4	درهم إماراتي
-	-	8	4	ريال قطري
-	-	14	7	أخرى
366	183	(32)	(16)	

كما في 31 ديسمبر 2008

ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
التأثير على حقوق الملكية		التأثير على بيان الدخل		
@%2	@%1	@%2	@%1	
534	267	(38)	(19)	دولار أمريكي
16	8	-	-	يورو
-	-	10	5	دينار بحريني
-	-	(2)	(1)	ريال سعودي
-	-	6	3	درهم إماراتي
-	-	4	2	ريال قطري
-	-	30	15	أخرى
550	275	10	5	

ج - مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر هبوط القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للبنك. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ج) «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن الأثر على الملكية نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي :

ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
التأثير على حقوق الملكية		التأثير على بيان الدخل		
±@%2	±@%1	±@%2	±@%1	
2,512	1,256	126	63	كما في 31 ديسمبر 2009
				سوق الكويت للأوراق المالية
				كما في 31 ديسمبر 2008
618	309	150	75	سوق الكويت للأوراق المالية



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

(3) مخاطر السيولة :

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المؤسسة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (د) «إدارة المخاطر - مخاطر السيولة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة. من غير المعتاد أن تربط البنوك جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل حثيث نمطها الاستحقاق للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أكثر من سنة	6 – 12 شهرا	3 – 6 شهرا	1 – 3 أشهر	حتى شهر	
الموجودات:						
252,658	-	-	-	-	252,658	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
361,345	-	-	342	588	360,415	سندات الخزانة والبنك المركزي المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
275,573	476	12,917	15,865	89,856	156,459	قروض وسلفيات
2,406,910	677,620	285,745	367,935	712,156	363,454	استثمارات في أوراق مالية
222,144	52,855	2,548	754	11	165,976	استثمار في شركة زميلة
3,721	3,721	-	-	-	-	عقارات ومعدات
26,153	26,153	-	-	-	-	شهرة وموجودات غير ملموسة
18,517	18,517	-	-	-	-	موجودات أخرى
28,276	1,759	-	46	333	26,138	
3,595,297	781,101	301,210	384,942	802,944	1,325,100	
المطلوبات:						
1,044,014	-	210,816	246,505	245,538	341,155	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,041,909	5,378	92,008	165,033	514,921	1,264,569	ودائع العملاء
68,619	22,981	2,953	3,315	3,535	35,835	مطلوبات أخرى
3,154,542	28,359	305,777	414,853	763,994	1,641,559	
440,755	752,742	(4,567)	(29,911)	38,950	(316,459)	صافي فجوة السيولة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2008
المجموع	أكثر من سنة	12 – 6 شهرا	6 – 3 شهرا	3 – 1 أشهر	حتى شهر	
الموجودات:						
319,709	-	-	-	3	319,706	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
251,811	-	-	286	387	251,138	سندات الخزانة والبنك المركزي المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
939,161	14,586	10,286	172,550	334,712	407,027	قروض وسلفيات
2,430,381	575,558	373,394	385,545	525,434	570,450	استثمارات في أوراق مالية
130,492	66,057	-	1,344	45	63,046	عقارات ومعدات
30,784	30,784	-	-	-	-	شهرة وموجودات غير ملموسة
18,662	18,662	-	-	-	-	موجودات أخرى
185,651	1,947	-	2,392	2,611	178,701	
4,306,651	707,594	383,680	562,117	863,192	1,790,068	
المطلوبات:						
						المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,042,693	-	19,087	182,126	141,647	699,833	ودائع العملاء
2,644,840	1,514	247,919	259,408	675,582	1,460,417	مطلوبات أخرى
121,725	40,354	5,010	7,546	6,532	62,283	
3,809,258	41,868	272,016	449,080	823,761	2,222,533	
497,393	665,726	111,664	113,037	39,431	(432,465)	صافي فجوة السيولة

ب - فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 شهرا	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
1,108,964	326,573	201,450	158,513	221,279	201,149	المطلوبات المحتملة
كما في 31 ديسمبر 2008						
1,979,195	409,134	688,486	327,987	308,221	245,367	المطلوبات المحتملة



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ج- فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 شهرا	1 - 3 أشهر	حتى شهر
كما في 31 ديسمبر 2009					
المطلوبات غير مخفضة:					
المستحق إلى البنوك					
1,050,277	-	214,032	248,582	246,372	341,291
والمؤسسات المالية الأخرى					
2,048,397	5,575	93,904	166,575	517,085	1,265,258
ودائع العملاء					
68,626	22,988	2,953	3,315	3,535	35,835
مطلوبات أخرى					
3,167,300	28,563	310,889	418,472	766,992	1,642,384
كما في 31 ديسمبر 2008					
المطلوبات غير مخفضة:					
المستحق إلى البنوك					
1,047,199	-	19,440	184,912	142,771	700,076
والمؤسسات المالية الأخرى					
2,664,143	1,668	257,705	263,641	679,057	1,462,072
ودائع العملاء					
121,725	40,354	5,010	7,546	6,532	62,283
مطلوبات أخرى					
3,833,067	42,022	282,155	456,099	828,360	2,224,431

27 - مخاطر العمليات:

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملائمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (و) «إدارة المخاطر - مخاطر العمليات» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

28 - تحليل القطاعات

أ - وحدات العمل:

تمارس المجموعة أنشطتها في ثلاث قطاعات هي البنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين:

- أ - خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.
- ب- تتألف الخزنة والاستثمار المصرفي من سوق المال صرف العملات الأجنبية، سندات الخزنة، إدارة الأصول وخدمات الوساطة المالية.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض اتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ألف دينار كويتي						
المجموع		خزينة وإستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات وأفراد		
2008	2009	2008	2009	2008	2009	
257,169	173,699	59,233	32,151	197,936	141,548	إيرادات الفوائد
81,420	53,254	50,636	28,585	30,784	24,669	إيرادات غير الفوائد
338,589	226,953	109,869	60,736	228,720	166,217	مجموع الإيرادات
(57,689)	(130,814)	(1,947)	(30,076)	(55,742)	(100,738)	هبوط القيمة ومخصصات أخرى
100,730	152	33,324	(9,237)	67,406	9,389	صافي ربح (خسارة) السنة
4,306,651	3,595,297	1,708,168	1,097,710	2,598,483	2,497,587	الموجودات
4,306,651	3,595,297	3,323,419	2,533,691	983,232	1,061,606	المطلوبات وحقوق الملكية

29 - البنود خارج الميزانية العمومية

أ - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية:

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيًا من الضمانات لا قيمة لها. إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب - موجودات الأمانة:

تقوم المجموعة بإدارة صناديق الاستثمار وصندوق سوق المال كمدير وأمين استثمار. في 31 ديسمبر 2009، بلغ صافي قيمتهما 95,946 ألف دينار كويتي (2008 : 127,020 ألف دينار كويتي).

ج - مطالبات قانونية:

يوجد في تاريخ بيان المركز المالي بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 2,691 ألف دينار كويتي (2008 : 3,109 ألف دينار كويتي).

30 - كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال المصدر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب.س/184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005 متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

31 - أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتفق مع تبويب أرقام السنة الحالية.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 2 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ب.س/184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال المذكورة أعلاه وعملية المراجعة الرقابية. علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1 - الشركات التابعة والاستثمارات الهامة:

إن تعليمات معيار كفاية رأس المال تطبق على البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك. لدى البنك شركتين تابعتين: شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 80%) والتي تعمل في مجال الوساطة المالية، شركة التجاري للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 100%) والتي تعمل في مجال الاستثمار وتمتلك نسبة 32% في بنك الشام (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يقدر مجموع حصة البنك في شركات التأمين، والتي هي عرضة لمخاطر الائتمان المرجحة كالتالي:

الاسم	2009			2008		
	البلد	نسبة الملكية %	ألف دينار كويتي	البلد	نسبة الملكية %	ألف دينار كويتي
أ - شركة الصفاة للتأمين التكافلي	الكويت	10.00 %	334	الكويت	10.00 %	547

إن نسبة رأس المال قد تبلغ 18.21% (2008 : 15.52%) مقابل 16.22% (2008 : 15.54%) إذا تم احتساب الاستثمار في شركات التأمين ضمن «الخصوم من شريحة رأس المال» عوضاً عن «التعرض للمخاطر المرجحة».

2 - هيكل رأس المال:

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,272,022,346 (31 ديسمبر 2008 : 1,272,022,346) سهماً عادياً، مصرح ومكتتب بها ومدفوعة بالكامل بقيمة أسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2009، يمتلك البنك 70,000 أو 0.01% (31 ديسمبر 2008 : لا شيء) من أسهمه الخاصة.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

إن لدى البنك العناصر الأساسية التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال:

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		أ - الشريحة الأولى من رأس المال (TIER 1 CAPITAL)
127,202	127,202	1 - رأس المال المدفوع
-	-	2 - توزيعات أسهم مقترحة
66,791	66,791	3 - علاوة إصدار
63,601	63,601	4 - احتياطي قانوني
17,927	17,927	5 - احتياطي عام
91,814	91,960	6 - أرباح مرحلة
45,603	45,603	7 - احتياطي أسهم البنك الخاصة
691	816	8 - حصة الأقلية من الشركات التابعة المجمعة
(1,765)	(1,765)	9 - شهرة
(4,835)	(3,721)	10 - استثمارات أقلية مؤثرة في مؤسسات بنكية
-	-	11 - فائض رأس المال من شركات التأمين
-	(75)	12 - أسهم البنك الخاصة
407,029	408,339	مجموع الشريحة الأولى TIER 1 من رأس المال

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		ب - الشريحة الثانية من رأس المال (TIER 2 CAPITAL)
11,401	9,701	1 - احتياطي إعادة تقييم الموجودات (فقط 45%)
3,397	2,418	2 - احتياطي القيمة العادلة (فقط 45 % متفق مع المدققين الخارجيين)
		3 - مخصصات عامة (خاضعة للحد الأقصى من 1.25 % من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)
35,305	29,310	
-	-	4 - قرض مساند
50,103	41,429	مجموع الشريحة الثانية TIER 2 من رأس المال
457,132	449,768	مجموع رأس المال المؤهل

3 - كفاية رأس المال:

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقتراحه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى البنك إطار للتخطيط وللتقييم وللتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للبنك مدعومة برأس مال كافي في جميع الأوقات. يقوم البنك بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود الأرضيات الداخلية العليا. بالإضافة إلى ذلك، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

أ - متطلبات رأس المال:

2008			2009		
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي		
إجمالي	صافي المخاطر	متطلبات	إجمالي	صافي المخاطر	متطلبات
التعرض	المرجحة للأصول	رأس المال	التعرض	المرجحة للأصول	رأس المال
أ - مخاطر الإئتمان:					
35,144	-	-	170,215	-	-
406,467	-	-	280,909	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	13,689	2,738	329
-	-	-	-	-	-
525,723	111,925	13,431	1,521,580	548,716	65,846
1,626,246	855,624	102,675	2,523,177	1,087,415	130,490
-	-	-	-	-	-
444,274	400,045	48,005	371,501	44,580	-
10- القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة					
-	-	-	-	-	-
257,171	209,489	25,139	26,795	12,779	1,533
1,459,565	706,997	84,840	1,394,543	731,561	87,787
12- موجودات أخرى					
4,754,590	2,284,080	274,090	6,342,115	2,754,710	330,565
المجموع					

ب - مخاطر السوق:

-	-	-	-	-	-
6,287	8,379	1,005	7,598	10,127	1,215
4,555	3,035	364	2,558	1,705	205
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
10,842	11,414	1,369	10,156	11,832	1,420
المجموع					

ج - مخاطر العمليات

145,819	173,250	20,790	147,351	175,276	21,033
4,911,251	2,468,744	296,249	6,499,622	2,941,818	353,018
المجموع					

ب - نسب رأس المال:

1 - مجموع نسبة رأس المال	18.22%	15.54%
2 - نسبة الشريحة الأولى TIER 1 من رأس المال	16.54%	13.84%

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

4 - إدارة المخاطر:

أ - التحكم بالمخاطر:

إن قطاع إدارة المخاطر في البنك هو وحدة مستقلة ومتخصصة، حيث تعمل بتبعية وظيفية مباشرة لرئيس المدراء العاميين ورئيس الجهاز التنفيذي، من مسؤوليات القطاع الأولوية تقييم ومراقبة وترشيح ورفع التوصيات المتعلقة بإستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل. تم تعيين أفراد مخصصين ضمن قطاع إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. إن غياب أي من خطوط التقارير المباشرة وغير المباشرة أو التنسيق مع الأقسام الداخلية الأخرى، والأعضاء الدائمين في كل اللجان التنفيذية للبنك تعتبر من العوامل التي تعكس الطبيعة الاستقلالية لعمليات إدارة المخاطر ودورها المركزي في البنك.

يتضمن إطار إدارة المخاطر الهيكل التنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة كامل الصلاحية لاعتماد الاستراتيجية والسياسة من خلال تلك اللجان. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في البنك للموافقة على عرض منح الائتمانات، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على كافة طلبات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الإدارة. كذلك، إن اللجنة مسؤولة على مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة بها. إن اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في البنك لاعتماد الاستثمارات وبعض الأمور التنفيذية التي تتجاوز صلاحيات الإدارة. تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية البنك الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر.

إن لجنة الائتمان هي اللجنة المخولة من قبل الإدارة التنفيذية لأخذ القرارات، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الإقراض ضمن حدود معينة. إن من مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل الميزانية العمومية ومحفظة استحقاق الديون ومخاطر معدل الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة الاستثمار هي على صعيد مستوى تنفيذي آخر من لجنة أخذ القرارات لجميع شؤون الاستثمار. إن لجنة تكوين المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي يتخذها البنك مع مراقبة الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

بهدف إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى البنك سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات لإطار سليم لإدارة مخاطر البنك ككل. كما أن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة. بناء على استراتيجيات الأعمال والأداء الماضي والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضاً القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقاً قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستخدم إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال البنك تبقى دائماً تحت السيطرة وفقاً لما يراه البنك، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للسلطات والجهات المختلفة والتي تشمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك واللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى البنك بما يساهم في تمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة.

كما أن سياسات المخاطر تتناول أيضاً الحاجة لإجراءات التحوط من المخاطر في حالات محددة. إن الإجراءات المرتبطة بقياس فاعلية عمليات التحوط تخضع للسياسات ذات الصلة بالتحوط، حيث تحتوي تلك السياسات على الإرشادات المطلوبة لإجراء عملية التحوط وأساليب تحديد فاعلية التحوط من المخاطر عند بدء عملية التحوط وفيما بعد بالإضافة إلى القواعد العامة الأخرى لمعاملات التحوط.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ب- مخاطر الائتمان:

يتم مراقبة مخاطر الائتمان عن طريق استخدام تقييم مقيم ائتمان محايد والتحليل الكلي لمحفظة الائتمان وتصنيف الأطراف الأخرى ومراقبة حدود التركيز، يتضمن تقرير المقيم الائتماني المحاييد مراجعة مفصلة لعروض فتح الائتمان قبل الموافقة عليها لكي تؤمن تقييم موضوعي لمخاطر الائتمان المرتبطة بها لمساعدة الصلاحيات المسؤولة عن منح الموافقة في اتخاذ قرارات الائتمان. إضافة إلى ذلك، إن المراجعة الموسعة على صعيد العملاء والمحافظ قد تتم بعد الموافقة لكي تقوم بالمتابعة والمراقبة بشكل فعال لمحفظة الائتمان الحالية.

إن نظام البنك في تصنيف المخاطر يتم بطريقة منظمة لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان. وتتضمن المقاييس التي يتم أخذها في الاعتبار عند تصنيف العملاء الحالة والأداء المالي، جودة المعلومات المالية والإدارة، الهيكل التنظيمي للتسهيلات، الضمانات والترتيبات المساندة ومخاطر البلاد عندما يكون ذلك مطبقاً. ويتبع النظام نطاق يتراوح مداها من نقطة إلى عشر نقاط، حيث تعتبر نقطة واحدة أفضل المخاطر وعشر نقاط أسوأ المخاطر. ويتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة أخرى وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي للتركيز الائتماني وهذه التعليمات تتطلب أن لا تتجاوز الحد الأقصى للتعرض للائتمان لأي من عملاء البنك عن 15% من رأس مال البنك.

ومن خلال عملية التحليل يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع محفظة مخاطر العمل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس إفرادي، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر اتساعاً للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. أيضاً هناك حدود ائتمانية لكل بلد لضمان وجود محفظة ائتمانية متنوعة فيما يتصل بتصنيف البلدان والتعرضات الجغرافية. وتوفر السياسة الائتمانية الإرشادات التي توضح أن إنشاء معايير الإقراض وكافة القرارات الائتمانية يتم اتخاذها بعد الدراسة المتأنية لمتطلبات السياسة الائتمانية. هذا ويتم مراجعة السياسة الائتمانية وتحديثها بصورة مستمرة لكي تتماشى هذه السياسة مع المتطلبات الرقابية وكذلك متطلبات أعمال البنك. بالإضافة إلى ذلك، يتم التحكم في الائتمان الاستهلاكي (ائتمان الأفراد) عن طريق تطبيق التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بهذا الشأن والتي تتضمن حدود الإقراض على أساس إفرادي.

كما أن سياسات المخاطر تكملها سياسة إدارة المخاطر التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة. كما يتم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان ونوعية الائتمان. وقد تم تسهيل عملية قياس المخاطر على نطاق المحفظة باستحداث هيكل لاحتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض في حالات التعثر.

ج- مخاطر السوق:

إن مخاطر السوق هي احتمالية حدوث خسائر نتيجة للتغيرات العكسية في العوامل المتعلقة بالسوق مثل أسعار الصرف الأجنبية وأسعار الضمانات ومعدلات الفوائد وأسعار السلع. وقد يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار استبدال العملات الأجنبية التي يقوم البنك بالتجارة فيها وأيضاً في بعض المراكز الأخرى يتم تحديد قيمتها العادلة من معطيات ومقاييس السوق.

ويضع البنك حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر العملات الأجنبية، ويقوم البنك أيضاً بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخلياً لقياس القيمة عند المخاطر - وطريقة قياس القيمة عند المخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية لفترة 1250 يوم عمل من الملاحظة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدى 10 أيام من الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. ويتم قياس القيمة عند المخاطر ومضاهاتها مع الحدود الداخلية المستخدمة بهدف تحديد الحد الأقصى للتجاوز المسموح به بصورة منفصلة للعملات الأجنبية ومراكز التجارة بالأسهم.

يتم إعادة قياس القيمة عند المخاطر سنوياً ومقارنتها مع النتائج الفعلية للتحقق من صحتها.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ويتم مراقبة مخاطر العملات الأجنبية على أساس يومي من خلال حدود مطلقة للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشمل أيضا الحدود الكلية المطلقة بشكل صارم من قبل البنك. وتخضع العروض الاستثمارية لمراجعة مستقلة من قبل إدارة المخاطر وذلك قبل الموافقة على أي من هذه العروض بهدف تحديد المخاطر الرئيسية والتوصية على مخفضات مخاطر مناسبة. وتتم مراقبة مخاطر الأسهم في محفظة المتاجرة على أساس يومي من خلال مستويات داخلية للتجاوز المسموح به مثل حدود حجم المحفظة وحدود إيقاف الخسائر وحدود التركيز. ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقا للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة الاستثمارية الكلية لاستثمارات البنك وكذلك الاستثمارات الفردية تخضع لحدود مقدرة وإرشادات وضعها بنك الكويت المركزي.

د - مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في تلك المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بربحية البنك ورأس ماله والتي تنتج عن عدم قدرة البنك من الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها بدون تكبد لخسائر كبيرة، وتتضمن مخاطر السيولة عدم قدرة البنك على إدارة الانخفاضات أو التغيرات غير المتوقعة في مصادر التمويل كما تنتج أيضا نتيجة إخفاق البنك في التعرف أو مواجهة التغيرات التي قد تطرأ على أحوال السوق والتي قد تؤثر على إمكانية تسهيل الموجودات بصورة سريعة وبأقل خسارة في القيمة.

تم وضع حدود للحد الأقصى المسموح به لإدارة الفجوات التراكمية استنادا إلى تقارير الفجوة وكذلك الحدود المطلقة كنسبة القروض إلى الودائع. لكي يكون هناك تحكم أكبر على مخاطر السيولة، وتتولد تنبيهات داخلية على أساس ضوابط محددة مسبقا لضمان التزامها بالضوابط التنظيمية. ويتم تحسين إدارة مخاطر السيولة من خلال إدخال ضوابط لمحاولة تقييد تركيز الودائع من عميل واحد وأيضا الودائع التي تستحق خلال فترات زمنية معينة ومن ثم إتاحة مصادر تمويل متنوعة. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والاتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

بالإضافة إلى ذلك، إن سياسة السيولة لدى البنك تتطلب إجراء تخطيط مناسب بشكل دوري وأن الاختبارات الفعالة يتم القيام بها استنادا إلى تحاليل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضا جزءا من إطار إدارة السيولة.

هـ - مخاطر أسعار الفائدة:

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من التغيرات في أسعار الفائدة التي قد يكون لها أثر سلبي على أرباح البنك وعلى القيمة السوقية لموجوداته ومطلوباته، وتتمثل المصادر الرئيسية لمخاطر أسعار الفائدة في خطر إعادة التسعير، خطر منحني العائد، خطر الخيارات والخطر الأساسي.

تدار مخاطر أسعار الفائدة في الممارسات التجارية وفقا لسياسة إدارة مخاطر السوق. تظهر سياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة حد أدنى من التعليمات لتعرضات البنك في دفاتره وتستحق معظم موجودات ومطلوبات البنك خلال سنة واحدة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة، ويتم مراقبة تلك المخاطر بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية لإعادة التسعير / الاستحقاق محددة مسبقا. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقا على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد ميل البنك لهذا الخطر. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحليل القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية تحت ظروف معينة محددة مسبقا.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

و - مخاطر العمليات:

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم الملائمة العمليات وأنظمة البنك والعاملين، أو من أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية وهي مخاطر الخسارة الناتجة من الإخفاق في التماسي مع القوانين والالتزامات التعاقدية وقلة العناية اللازمة في صياغة الوثائق والعقود وتتضمن أيضا التعرض للمقاضاة على كل جوانب أنشطة البنك ولا يتضمن هذا التعريف المخاطر الاستراتيجية أو تلك المتعلقة بسمعة البنك.

تركز إدارة مخاطر العمليات على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية والأنظمة وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن مراقبة التقييمات الشخصية، وبتطبيق الممارسات مثل مراجعة الإجراءات المتبعة على نطاق البنك. إن إدارة عمليات التأمين المتضمنة في هذا النظام تسهل نقل المخاطر بصورة معقولة وحذرة. إن بيانات الخسارة المحتفظ بها داخليا والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث المرتقبة تؤمن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. ويتم إعداد خطة التعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال على نطاق البنك ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضا إلى ضمان استمرارية الأعمال بحد أدنى من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

تقدم التغطية التأمينية تخفيفا جزئيا لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم سياسة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود السياسة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات التأمينية.

ز - مخاطر أخرى:

أدخلت السياسات لمخاطر أخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة، تحدد هذه السياسات الأدوار والمسؤوليات لمختلف حملة الأسهم في إدارة ومراقبة هذه المخاطر بالإضافة إلى ذلك استخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

5 - التعرضات للائتمان:

تظهر سياسة الائتمان لدى البنك معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى التي تعرفها السياسة الائتمانية، تلك المرتبطة بمعايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية... الخ. تتضمن أيضا سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استنادا إلى المبالغ/ وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات الائتمانية تتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تخضع قروض المدينين لمخصص مخاطر الائتمان المرتبط بانخفاض قيمة القروض، إذا كان هناك دليل موضوعي أنه ليس لدى البنك المقدرة على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية. تعرف القيمة الاستردادية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما فيها المبالغ المستردة عن الضمانات والكفالات، مخصومة استنادا إلى سعر الفائدة الفعلي الأصلي وسعر الفائدة الحالي للقروض ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة على التوالي. إن الخسارة الناتجة من الانخفاض في القيمة تدرج ضمن بيان الدخل.

يتم تعريف المديونيات التي مضى تاريخ استحقاقها و الرديئة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. يتم احتساب المخصصات المحددة العامة بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بالمخصصات والمعايير المحاسبية المطبقة. إن تعليمات

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة تظهر الفرق بين التسهيلات المقدمة للأفراد والشركات والتسهيلات المقدمة لجهات سيادية. وبناء على ذلك يتم تطبيق قواعد محددة للتسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة على النحو المبين أدناه:

فترة عدم الانتظام		البند والمخصص المطلوب
أخرى مع استبعاد القروض السيادية	القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة	
حتى 90 يوم	لا تتعدى 3 شهور	بشأنها ملاحظات - بناء على تقدير الإدارة
من 91 إلى 180 يوم	من 3 شهور إلى أقل من 6 شهور	دون المستوى - 20% مخصص
من 181 إلى 365 يوم	من 6 شهور إلى أقل من 12 شهرا	مشكوك بها - 50% مخصص
أكثر من 365 يوم	من 12 شهرا وأكثر والعملاء المتخذ بحقهم إجراءات قانونية	رديئة - 100% مخصص

بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% لتسهيلات الائتمان النقدية و0.5% لتسهيلات الائتمان الغير النقدية والتي لم يتم احتساب مخصص محدد لها، بموجب هذه التعليمات. بغض النظر عن المخصص العام المطلوب، يتم احتساب مخصص المحفظة والذي يتمثل بالمخصصات العامة الإضافية على بعض المحافظ. يتم تحديد هذه المحافظ استنادا إلى بعض المعايير كالقطاع الاقتصادي ومجموعة الحسابات تحت المراقبة ومخاطر البلاد... الخ. إن السبب المنطقي من مخصص المحفظة هو إظهار المخصص العام بشكل أوضح، وأيضا لاحتساب أية خسائر قروض محتملة في المستقبل بسبب تأثيرات دورة الأعمال.

يتم استخدام مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان لاحتساب كفاية رأس المال التي تتلائم مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. إن هذه المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان والمسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وهي MOODY'S, STANDARD & POOR, FITCH. إن التصنيفات الائتمانية المعلنة يتم ترجمتها في صورة أوزان مخاطر محددة تماشياً مع مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي وعلى النحو المحدد في تعليمات بنك الكويت المركزي. وتتضمن المصفوفة تطبيق أوزان مخاطر محددة للتصنيفات المعلنة المختلفة وفقاً لما هو محدد في التعليمات ويتم تطبيق مصفوفة منفصلة لبنود مختلفة من المطالبات والتي يتم تصنيفها فيما بعد في حالة المطالبات على البنوك إلى تعرضات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

أ - إجمالي التعرض للائتمان

2008			2009		
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي		
إجمالي التعرض	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض غير الممول
-	170,215	170,215	-	35,144	35,144
-	280,909	280,909	-	406,467	406,467
-	-	-	-	-	-
-	13,689	13,689	-	-	-
-	-	-	-	-	-
376,278	1,145,302	1,521,580	92,239	433,484	525,723
1,513,603	1,009,574	2,523,177	906,296	719,950	1,626,246
-	-	-	-	-	-
12,953	398,254	411,207	20,043	424,231	444,274
-	-	-	-	-	-
1,867	24,928	26,795	382	256,789	257,171
74,494	1,320,049	1,394,543	90,004	1,369,561	1,459,565
1,979,195	4,362,920	6,342,115	1,108,964	3,645,626	4,754,590

ب - متوسط إجمالي التعرض للائتمان

2008			2009		
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي		
إجمالي التعرض	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض غير الممول
-	78,597	78,597	-	75,484	75,484
-	288,318	288,318	-	333,619	333,619
-	-	-	-	-	-
-	4,563	4,563	-	4,563	4,563
-	-	-	-	-	-
392,837	1,288,325	1,681,162	236,505	733,592	970,097
1,478,841	1,296,001	2,774,842	1,177,200	850,075	2,027,275
-	-	-	-	-	-
12,347	388,432	400,779	17,653	415,382	433,035
-	-	-	-	-	-
622	20,525	21,147	8,925	176,503	185,428
61,517	973,784	1,035,301	79,048	1,329,873	1,408,921
1,946,164	4,338,545	6,284,709	1,519,331	3,919,091	5,438,422

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ج - مجموع التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
35,144	-	-	-	-	35,144	1 - أرصدة نقدية
406,467	-	-	-	-	406,467	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
525,723	3,058	3,748	28,836	223,585	266,496	6 - مطالبات على البنوك
1,626,246	4,134	319	49,853	81,370	1,490,570	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
444,274	7	-	32	177	444,058	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
257,171	2	1	737	29,827	226,604	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,459,565	-	2,957	2,197	3,084	1,451,327	12 - موجودات أخرى
4,754,590	7,201	7,025	81,655	338,043	4,320,666	
%100.0	%0.2	%0.1	%1.7	%7.1	%90.9	نسبة التعرض للإئتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2008
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
170,215	-	-	-	-	170,215	1 - أرصدة نقدية
280,909	-	-	-	-	280,909	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
13,689	-	-	-	-	13,689	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,521,580	72,036	7,892	186,986	1,108,284	146,382	6 - مطالبات على البنوك
2,523,177	-	4	89,484	47,843	2,385,846	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
411,207	-	-	-	-	411,207	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
26,795	-	-	-	1,119	25,676	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,394,543	-	6,038	2,782	3,438	1,382,285	12 - موجودات أخرى
6,342,115	72,036	13,934	279,252	1,160,684	4,816,209	
%100.0	%1.1	%0.2	%4.4	%18.3	%75.9	نسبة التعرض للإئتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

د - تعرض للإلتزام الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
35,144	-	-	-	-	35,144	1 - أرصدة نقدية
406,467	-	-	-	-	406,467	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
433,484	120	2,510	4,697	160,555	265,602	6 - مطالبات على البنوك
719,950	4,134	-	1,801	18,904	695,111	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
424,231	-	-	-	-	424,231	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
256,789	2	1	737	99,827	226,222	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,369,561	-	2,957	2,197	3,084	1,361,323	12 - موجودات أخرى
3,645,626	4,256	5,468	9,432	212,370	3,414,100	
%100.0	%0.1	%0.1	%0.3	%5.8	%93.6	نسبة التعرض للإلتزام الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2008
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
170,215	-	-	-	-	170,215	1 - أرصدة نقدية
280,909	-	-	-	-	280,909	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
13,689	-	-	-	-	13,689	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,145,302	224	7,505	102,750	891,113	143,710	6 - مطالبات على البنوك
1,009,574	-	-	3,518	4,768	1,001,288	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
398,254	-	-	-	-	398,254	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
24,928	-	-	-	1,119	23,809	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,320,049	-	6,038	2,782	3,438	1,307,791	12 - موجودات أخرى
4,362,920	224	13,543	109,050	900,438	3,339,665	
%100.0	%0.0	%0.3	%2.5	%20.6	%76.5	نسبة التعرض للإلتزام الممول عن طريق القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

هـ - التعرض للإئتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1 - أرصدة نقدية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
92,239	2,938	1,238	24,139	63,030	894	6 - مطالبات على البنوك
906,296	-	319	48,052	62,466	795,459	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريق
20,043	7	-	32	177	19,827	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
382	-	-	-	-	382	11 - التعرض للقروض المتأخرة
90,004	-	-	-	-	90,004	12 - موجودات أخرى
1,108,964	2,945	1,557	72,223	125,673	906,566	
%100.0	%0.3	%0.1	%6.5	%11.3	%81.7	نسبة التعرض للإئتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2008
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1 - أرصدة نقدية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
376,278	71,812	387	84,236	217,171	2,672	6 - مطالبات على البنوك
1,513,603	-	4	85,966	43,075	1,384,558	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريق
12,953	-	-	-	-	12,953	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
1,867	-	-	-	-	1,867	11 - التعرض للقروض المتأخرة
74,494	-	-	-	-	74,494	12 - موجودات أخرى
1,979,195	71,812	391	170,202	260,246	1,476,544	
%100.0	%3.6	%0.0	%8.6	%13.1	%74.6	نسبة التعرض للإئتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

و- مجموع التعرض للإئتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
35,144	-	-	-	-	35,144	1 - أرصدة نقدية
406,467	5,342	62,606	88,557	100,258	149,704	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
525,723	9,407	20,108	20,891	132,237	343,080	6 - مطالبات على البنوك
1,626,246	485,159	335,698	267,600	322,803	214,986	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريق
444,274	414,696	9,880	8,206	7,612	3,880	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
257,171	28	-	-	29,718	227,425	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,459,565	323,243	109,968	163,399	483,878	379,077	12 - موجودات أخرى
4,754,590	1,237,875	538,260	548,653	1,076,506	1,353,296	
						نسبة مجموع التعرض للإئتمان عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية
%100.0	%26.0	%11.3	%11.5	%22.6	%28.5	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2008
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
170,215	-	-	-	-	170,215	1 - أرصدة نقدية
280,909	5,341	59,457	70,065	65,288	80,758	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
13,689	-	-	13,689	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,521,580	52,285	258,034	215,867	363,852	631,542	6 - مطالبات على البنوك
2,523,177	664,711	710,161	465,463	468,206	214,636	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريق
411,207	379,211	7,774	5,324	4,886	14,012	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
26,795	28	355	-	21,513	4,899	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,394,543	514,261	120,235	148,750	203,059	408,238	12 - موجودات أخرى
6,342,115	1,615,837	1,156,016	919,158	1,126,804	1,524,300	
						نسبة مجموع التعرض للإئتمان عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية
%100.0	%25.5	%18.2	%14.5	%17.8	%24.0	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ز - التعرض للائتمان الممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
35,144	-	-	-	-	35,144	1 - أرصدة نقدية
406,467	5,342	62,606	88,557	100,258	149,704	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
433,484	1,392	12,917	15,864	88,860	314,451	6 - مطالبات على البنوك
719,950	170,574	180,524	134,409	155,054	79,389	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
424,231	411,194	5,275	4,796	2,350	616	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
256,789	28	-	-	29,718	227,043	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,369,561	322,772	75,488	146,514	478,987	345,800	12 - موجودات أخرى
3,645,626	911,302	336,810	390,140	855,227	1,152,147	
						نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق فترات الإستحقاق المتبقية
%100.0	%25.0	%9.2	%10.7	%23.5	%31.6	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2008
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
170,215	-	-	-	-	170,215	1 - أرصدة نقدية
280,909	5,341	59,457	70,065	65,288	80,758	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
13,689	-	-	13,689	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,145,302	14,590	10,287	172,548	330,210	617,667	6 - مطالبات على البنوك
1,009,574	296,040	274,997	208,211	208,955	21,371	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
398,254	376,942	4,910	3,215	1,711	11,476	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
24,928	28	355	-	21,513	3,032	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,320,049	513,762	117,524	123,443	190,906	374,414	12 - موجودات أخرى
4,362,920	1,206,703	467,530	591,171	818,583	1,278,933	
						نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق فترات الإستحقاق المتبقية
%100.0	%27.7	%10.7	%13.5	%18.8	%29.3	



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ح - تعرض الائتمان الغير ممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

كما في 31 ديسمبر 2009	حتى شهر	3 - 1 أشهر	6 - 3 أشهر	12 - 6 شهرا	ألف دينار كويتي	
					أكثر من سنة	المجموع
1 - أرصدة نقدية	-	-	-	-	-	-
2 - مطالبات على السيادية	-	-	-	-	-	-
3 - مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-
5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
6 - مطالبات على البنوك	28,629	43,377	5,027	7,191	8,015	92,239
7 - مطالبات على الشركات	135,597	167,749	133,191	155,174	314,585	906,296
8 - مطالبات على موجودات التوريد	-	-	-	-	-	-
9 - الإستهلاكات التنظيمية	3,264	5,262	3,410	4,605	3,502	20,043
10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11 - التعرض للقروض المتأخرة	382	-	-	-	-	382
12 - موجودات أخرى	33,277	4,891	16,885	34,480	471	90,004
	201,149	221,279	158,513	201,450	326,573	1,108,964
نسبة التعرض للائتمان غير الممول عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية						
	18.1 %	20.0 %	14.3 %	18.2 %	29.4 %	100.0 %

كما في 31 ديسمبر 2008	حتى شهر	3 - 1 أشهر	6 - 3 أشهر	12 - 6 شهرا	ألف دينار كويتي	
					أكثر من سنة	المجموع
1 - أرصدة نقدية	-	-	-	-	-	-
2 - مطالبات على السيادية	-	-	-	-	-	-
3 - مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-
5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
6 - مطالبات على البنوك	13,875	33,642	43,319	247,747	37,695	376,278
7 - مطالبات على الشركات	193,265	259,251	257,252	435,164	368,671	1,513,603
8 - مطالبات على موجودات التوريد	-	-	-	-	-	-
9 - الإستهلاكات التنظيمية	2,536	3,175	2,109	2,864	2,269	12,953
10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11 - التعرض للقروض المتأخرة	1,867	-	-	-	-	1,867
12 - موجودات أخرى	33,824	12,153	25,307	2,711	499	74,494
	245,367	308,221	327,987	688,486	409,134	1,979,195
نسبة التعرض للائتمان غير الممول عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية						
	12.4 %	15.6 %	16.6 %	34.8 %	20.7 %	100.0 %

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ط - انخفاض قيمة القروض عن طريق المحفظة المعيارية

2008			2009		
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي		
صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين
-	-	-	-	-	-
-	(72,692)	72,692	-	(77,512)	77,512
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	(4,121)	4,121	16,863	(20,550)	37,413
20,768	(32,396)	53,164	235,756	(132,953)	368,709
-	-	-	-	-	-
4,160	(7,484)	11,644	4,171	(11,712)	15,883
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
24,928	(116,693)	141,621	256,790	(242,727)	499,517

د- المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل عن طريق المحفظة المعيارية

2008		2009	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	20,003	-
28,995	66,746	78,566	52,971
-	-	-	-
780	5,267	2,082	6,111
-	-	-	-
-	-	-	-
-	15,107	-	15,953
29,775	87,120	100,651	75,036



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

ك - انخفاض قيمة القروض والمخصصات عن طريق القطاع الجغرافي

2008			2009			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	
24,927	(25,619)	50,546	227,706	(137,007)	364,713	الكويت
-	(4,363)	4,363	29,084	(12,621)	41,705	آسيا
-	(2,278)	2,278	-	(3,374)	3,374	أوروبا
-	(11,741)	11,741	-	(12,213)	12,213	أمريكا
-	(72,692)	72,692	-	(72,512)	72,512	أخرى
24,927	(116,693)	141,620	256,790	(242,727)	499,517	

كما في 31 ديسمبر 2009، هناك مخصص عام بمبلغ 74,436 ألف دينار كويتي (2008 : 87,120 ألف دينار كويتي) يتعلق بدولة الكويت.

ل - الحركة على المخصصات

2008			2009			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
171,393	65,070	106,323	203,813	87,120	116,693	المخصصات في 1 يناير
(3,248)	-	(3,248)	(3,089)	-	(3,089)	مبالغ مشطوبة
5,095	-	5,095	5,640	-	5,640	فروقات تحويل
1,569	-	1,569	2,614	-	2,614	مستردات
(123)	-	(123)	(4,316)	-	(4,316)	مضاف لبنك الكويت المركزي
29,127	22,050	7,077	113,101	(12,084)	125,185	بيان الدخل
203,813	87,120	116,693	317,763	75,036	242,727	المخصصات في 31 ديسمبر

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

م - التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

2008		2009	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان	التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان	التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان	التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان
التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة
170,215	-	35,144	-
281,880	-	406,627	-
-	-	-	-
13,689	-	-	-
-	-	-	-
669,231	551,436	272,842	202,821
1,157,140	-	916,326	-
-	-	-	-
374,037	-	404,344	-
-	-	-	-
13,769	-	222,576	-
650,549	-	600,334	-
3,330,510	551,436	2,858,193	202,821

6 - تخفيف خطر الائتمان:

لا يتم تصفية أي بنود، سواء ضمن الميزانية العمومية أو ضمن بنود خارج الميزانية العمومية، في طريقة احتساب كفاية رأس المال.

تعرض سياسة الائتمان لدى البنك التعليمات المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن: الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات... الخ. طبقاً لسياسة الائتمان، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص، تتطلب السياسة الائتمانية المعمول بها لدى البنك إعادة تقييم ضمانات الأسهم المقدمة، بالإضافة إلى ذلك، وفي حالة الضمانات المقدمة بعمولات أجنبية مختلفة يتم تقييم الضمانات على أساس يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل بالبنك لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بالبنك بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحيد لتصنيف الأسهم المقبولة لدى البنك كضمانات للتسهيلات الائتمانية، إن يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

وتشتمل الضمانات المقبولة لدى البنك على النقد والكفالات المصرفية والأسهم والعقارات وما إلى ذلك وفقاً لشروط معينة تتعلق بالضمانات المؤهلة والهوامش المطلوبة على النحو المحدد في السياسة الائتمانية للبنك. كما أن عناصر تخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لاحتساب كفاية رأس المال تتضمن الضمانات المقدمة في صورة نقد وأسهم والكفالات وذلك وفقاً للقواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال. ولأغراض احتساب كفاية رأس المال، فإن الفئة الأساسية لضمانات الأطراف المقابلة الضامنة هي البنوك ذات التصنيفات المقبولة والأسهم المحلية المدرجة والتي تشكل النوع الرئيسي للضمانات والجزء الأكبر من الضمانات المستخدمة لتخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لكفاية رأس المال.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

تم تغطية انكشاف البنك لمخاطر الائتمان من خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

2009				كما في 31 ديسمبر 2009
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	35,144	1 - أرصدة نقدية
-	-	-	406,467	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	525,723	6 - مطالبات على البنوك
-	195,132	516,231	1,626,246	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
-	28,577	12,279	444,274	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
-	34,289	62,958	257,171	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	806,552	866,961	1,459,565	12 - موجودات أخرى
-	1,064,550	1,458,429	4,754,590	

2008				كما في 31 ديسمبر 2008
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	170,215	1 - أرصدة نقدية
-	-	-	280,909	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	13,689	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	1,521,580	6 - مطالبات على البنوك
-	385,309	349,250	2,523,177	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
-	29,411	36,428	411,207	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
-	11,532	17,105	26,795	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	691,348	907,228	1,394,543	12 - موجودات أخرى
-	1,117,600	1,310,011	6,342,115	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

7 - متطلبات رأس المال لمخاطر السوق:

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي :

2009	2008
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
-	-
1,215	1,005
205	364
-	-
-	-
1,420	1,369

8 - مخاطر العمليات:

يستخدم البنك الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر العمليات والبالغة 20,790 ألف دينار كويتي (2008 : 21,033 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة البنك إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال.

9 - مركز حقوق الملكية:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية (محفظة الأسهم) محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن بعض الحصص في الصناديق المدارة من قبل البنك مأخوذة لتتوافق مع التعليمات التي تتطلب من البنك بصفته مدير الصندوق، بامتلاك 5% كحد أدنى من الوحدات المصدرة. إن امتلاك أدوات حقوق الملكية (الأسهم) الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع البنك لتطويع علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) تدرج في دفاتر البنك ضمن استثمارات متاحة للبيع. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر، عند استبعاد أو انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، يتم تحويل أية تعديلات في القيمة العادلة السابقة والدرجة في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمارات مماثلة أو استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة أو طرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. تعتبر إدارة البنك إن الاستثمارات المتاحة للبيع في الأسهم قد تعرضت لهبوط في قيمتها عند وجود هبوط مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق الملكية (الأسهل) في دفاتر البنك هي على الشكل التالي :

2008	2009	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
83,427	165,530	1 - قيمة الاستثمارات المفصّل عنها في الميزانية العمومية
		2 - نوعية وطبيعة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع:
31,879	126,566	- أسهم مسعرة
51,548	38,964	- أسهم غير مسعرة
83,427	165,530	
39,301	18,192	3 - الأرباح المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
		4 - مجموع الأرباح غير المحققة (بالصافي) المدرجة في الميزانية العمومية
(2,775)	2,281	ولكن ليس من خلال بيان الدخل
-	1,026	5 - 45% من بند 4 والمتضمنة في الشريحة TIER 2 من رأس المال
9,678	19,713	6 - متطلبات رأسمالية متاحة للبيع

10 - مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك:

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك، تظهر السياسة تعليمات التخطيط لخطر سعر الفائدة، والتقرير والتحوط. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني.

على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استنادا إلى فجوة إعادة التسعير هو :

2008		2009		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
التأثير على العائد		التأثير على العائد		
±@%2	±@%1	±@%2	±@%1	
17,192	8,596	19,188	9,594	دينار كويتي
8	4	921	461	دولار أمريكي
220	110	64	32	عملات أخرى
± 17,420	± 8,710	± 20,173	± 10,087	

شبكة الفروع

فاكس	تلفون	
22464870	22411001/22411050	مبارك الكبير
22404826	22438190	شارع عبدالله مبارك
23720449	23720408	ابو حليفة (كويت ماجك)
24741951	24746492	المطار (الوصول)
24741951	24746492	المطار (المغادرون)
24712033	24712088	المطار (الجمارك)
24889129	22990036	الأندلس
22411961	22412011	برج الداو
24571797	24571776	النعيم
22418997	22990182/22990184	شارع السور
23280662	23280661	علي صباح السالم - أم الهيمان
24887316	24885381	العارضية
22562675	22990052	بنيد القار
23830726	23830724/23830725	الظهر
22990025	22990102/22990108	الدسمة
22990193	22990059/22990152	ضاحية عبدالله مبارك
23980434	23980254	شرق الأحمدى
22990011	22990009	فهد السالم
23923779	23911308	الفحاحيل
23913905	23913904/23913903	مجمع أجيال (الفحاحيل)
24723493	22990027	القروانية
22616451	22630696	حولي
22621904	22994420	حولي (شارع بيروت)
22640606	22640230	حولي (مجمع المهلب)
23840191	23849883	جابر العلي
25334632	25330793	الجابرية
24551580	24552447	الجهراء
24745584	24745994	خيطان
24810549	24841128	الخالدية
24610062	24610061/24610000	المنطقة الحرة
24335856	24344044	وحدة حساب العامل
22573880	22573990	المنصورية
22474151	22474150	مجمع الوزارات
24723487	24711465	العمرية
25440035	25440037	القرين
22990329	22990045	الري
24719677	22990057	الراية
25719570	25719575	رأس السالمية
25654902	25623726	الرميثية
22990354	22990054	صباح السالم
23613069	23618732	الصباحية
22463492	22465208	الصالحية
25727053	25734514	السالمية
25610780	22990051	سلوى
22454869	22454879	شرق
24345382	24344044	الدائري السادس
24837952	24814643	الشويخ
25737326	25737327	سوق السالمية
22990355	22990055	جنوب السرة - السلام
24877318	24870989	الصليبيخات
22475019	22990053	سوق التجار
24817859	24838667	سوق الخضار
25379277	25379272	غرب مشرف
25352182	25352181	اليرموك
22990232	22990007	هدية